الاطار المنهجي :

اولا : المقدمة :

البنوك الاسلامية هي احد المحاور الاقتصادية الاسلامية مما يجعل التعامل معها علي وجود العلاقة بينها وبين العمل المصرفي في البنوك التقليدية الأخرى ضرورة قصوي تحت الظروف الراهنة، وبعد ان درست السنوات الماضية قواعد هذه التجربة في العمل المصرفي ونالت حظا وافرا من النجاح كان لابد من بذل الجهد للتأجيل التعامل مع هذه البنوك ومعرفة كيفية انجاز المهام المختلفة داخل مظلتها .

ان طرح ادارة بنك فيضل الاسلامي هذا التعريف السائد في الجمهور المتعاملين مع البنك علي وجه الخصوص والبنك الاسلامي بصورة عامة يمثل جهدا متواصلا في ابراز الفكر في تقويم البنك الاسلامي في مجال التحليل المصرفي .

أهمية البحث :

ساهمت البنوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية بمعدل الاستثمار الحقيقي عن طريق تطبيق الصيغ الاسلامية للمرابحة والمشاركة والمضاربة والسلم ودورها في التنمية الاقتصادية .

اهداف البحث :

يهدف البحث الي القاء الضوء علي دور البنوك الاسلامية في التنمية الاسلامية خلال الاستثمار الادخار .

مشكلة البحث :

يقوم البنك الاسلامي في الاستثمار عن طريق الصيغ الاسلامية والتركيز علي المرابحة نسبة لقلة المخاطر فكلما زادت المخاطر في الصيغ الأخرى .

فروض البحث :

مساهمته بنك فيصل الاسلامي في التنمية الاقتصادية بنك فيصل الاسلامي فرع عطبرة .

منهجية البحث :

أعتمد الباحثون علي المناهج التالية :المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي.

مصادر البحث :

مصادر أولية:- اسئلة المقابلة .

مصادر الثانوية :- كتب – مراجع – أوراق علمية –الأنترنيت.

حدود البحث :

الحدود المكانية : بنك فيصل الاسلامي السوداني

الحدود الزمنية:٢٠٢٢

هيكل البحث :

الفصل الأول

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية واهدافها

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث : مشاكل التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني

المبحث الأول : مفهوم المصارف الإسلامية

المبحث الثاني : مقارنه أساليب التمويل بين البنوك الإسلامية والتقليدية .

المبحث الثالث : مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك التجارية

الفصل الثالث

المبحث الأول :تعريف الاستثمار

المبحث الثاني :الاستثمار في البنوك التجارية والاستثمار الحقيقي

الفصل الرابع: الجانب التطبيقي

المبحث الأول : نبذه تعريفية عن بنك فيصل السوداني الإسلامي

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الثالث : الناتج والتوصيات

المبحث الاول

مفهوم و الاهداف التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية بل هنالك نستطيع القول انه لا يوجد مفهوم وحيد للتنمية الاقتصادية بل هنالك عدة مفاهيم لها يتناسب عددها مع عدد الاعمال التي عالجت هذا البحث الموضوع حتى الزمن فما من كاتب تنموي الا وحاول انه يوضح لقرائه مفهومه الخاص للتنمية ، بحيث اصبح هذا المفهوم من اكثر المفاهيم الاقتصادية انتشارا في الوقت الراهن ومن اقلها وضوحا في الوقت نفسه ونرى من المناسب قبل الدخول في تحديد مفهوم التنمية ان نحدد مدلولات بعض المفاهيم الغريبة منه والمختلفة عنه الي حد ما .[١]

ومن هذه المفاهيم :

الثورة الصناعية : وهي انطلاق تنمية نموذجها جديد تصحبه مبتكرات تقنية جديدة .

[١] سيد محمود سيد محمود ، التنمية الاقتصادية في مورتانيا في ضوء التجربة السورية ، أطروحة دكتواره ، دمشق ، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة دمشق ١٩٨٨، ص ٥٨.

ويقصد بها أساسا المظاهر التي عرفتها **اروبا** في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، وتختلف الثورة الصناعية من التنمية في كون هذه الأخيرة تتم بصورة إدارية وتعني بالجوانب الاجتماعية بالإضافة الي الجانب الاقتصادي .

التحديث : ويقصد به محاولة نقل الثورة الصناعية التي عرفتها اروبا الي بقية انحاء العالم ويستخدم هذا المصطلح كمرادف للتقريب أي تقليد نمط الحياة في الغرب المصنع تقليدا اعمى ، أي دون مراعاه نحو حياة البلد المقلد.

التقدم الاقتصادي : وهو انتشار الحداثة باقل التكاليف وبالسرعة المثلى في شبكة من العلاقات تتجه نحو الشمول .

كما يعرفه البعض على انه ينشأ عن سهولة الحراك والحركية فعند ظهور تقنية جديدة واكثر إنتاجية تبادر احدى المنشآت الاقتصادية والمؤسسة للبلد المعني . ويختلف التقدم الاقتصادي عن التنمية من حيث انه يقتصر على الوسائل ويهمل الغايات .

–النمو الاقتصادي : ويعرفه (فرانسو ابيرو) لأنه عباره عن الزيادة الحاصلة خلال فترة او عدة فترات طويلة من الزمن المؤشر ما في بلدها[1].

– اشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب .

– تحديد البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

[1] - تسيير الداوي ، للتنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ١٩٩٢ ، ص ٨٦

– إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان .

– تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومسهمه مع البنية .[1]

وتعرف اليونسكو(**unisco**) التنمية بانها انبعاث لروح المجمع ذاتها وهذا التعريف قريب من تعريف موريس غديبة (Mauriajuer) العضو المؤسس لنادي دوماف لتنمية عند هذا الكتاب هي دلاله ثابته للحضارات الكبرى في عصر التقديم التقني وعنصر وجبات الانسان العلمية ويرى الكاتب في هذا المجال ان الخطاء الأعظم الذي يرتكبه الاقتصاديون عادة هو اعتقادهم ان غاية التنمية ودراساتها هي ذات طبيعه اقتصادية وان هدف كل الشعوب هو الوصول الي نمط حياة الغرب الصناعية والاصلح هو ان ما يهم الانسان بالدرجة الأولى هو ان يعيش وينتج في اطار نهاية الاصلية وهذا مالم يتحقق الانسان العالم الثالث في ظل أنماط التنمية السابقة التي كانت بمحدد للتنمية الاقتصادية التعود أساس حول الانسان باعتباره غاية ووسيلة كل تنمية حقيقة ظهرت جليا مع بداية المستعمر : التاريخ اعلن انحياز المجتمع في مرور في عاصمة السربياليون في فبراير ١٩٧٠ بناء على مبادرة مع المجلس الاقتصادي التابع للأمم المتحدة ومنطقة .

الوحدة الافريقية ما يلي " ان الأمم النامية ضحية لنظام اقتصادية عالمية وضع لمصلحة الأمم وانها أيضا منهم يسئ التخطيط فاهم نحو نمازج غير ملائمة للتنمية لا يتجاوب مع حاجات

[1] سيد محمود سيد التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤

الأساسية والحقيقة وانه الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية مع لديه قلم يحاول خبراء الأمم المتحدة من بينها : [1]

ان عملية التنمية الاقتصادية هي عملية إدارية تعرف لزيادة الدخل الوصية الحقيقة العالم الفردية ولفترة زمنية طويلة أي (عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطنية الحقيقية للدولة وكذلك الدخل الفردية المتوسط . خلال فتره زمنية معينة.

كما نجد ان فترة مرسي يعرف عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة بانها عملية النمو المعجب الذي يجديه في اطار تاريخي محدد والذي يتمثل في التركيز على التصنيع وسيادة الإنتاج السلعية وتكوين السوق الداخلية والوطنية .

اهداف التنمية الاقتصادية :-

التنمية الاقتصادية اهداف عديده كلها حول دفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسلوب الحياة الكريمة ولا يتطلب الي التنمية باعتبارها غاية في حد زاتها دائما يتطلب اليها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ومن الصعب تحديد اهداف معينه في هذا المجال بعض من الأهداف السياسة يجب ان تتمحور حولها الخط للتنمية الاقتصادية ومن هذا الأهداف ما يلي .

١/زيادة الدخل القومي : تقيد الدخل القومي من اول اهداف التنمية الاقتصادية .

[1] سيد محمود سيد محمد ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٦٤

٢/من اهم الأهداف هي الاصدق الغرض الأساسي الذي يدفع البلدان القيام بالتنمية الاقتصادية انما هو فترتها وانخفاض مستوى معيشة سكانها لا سبيل للقضاء على الفقد وانخفاض مستوى المعيشي وتكاليف ومعيشته تقييم المشكلة السكانية الا بزيادة الدخل القومي والدخل القومي المقصود هنا هو يدخل الحقيقة لا النقدي المتمثل الاقتصادية خلال فتره زمنية معينه وليس هنالك شيء في ان زيادة الدخل القومية الحقيقة تعداد السكان وامكانيات البلد المادية والفنية الدول الي العمل على تحقيق نسبة اعلى للزيادة في دخلها القومية الحقيقة غير ان حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانية الدول المادة والغنية نسبة اعلى للزيادة في دخلها أموال كثيره وكفاءة احسن على إمكانيات تحقيق نسبة الأعلى للزيادة الدخل القومي وكلما كانت هذه العوامل نادره فان نسبة بما يمكن تحقيقه بزيادة الدخل القومي الحقيقية اصغر *

وعموما ما يمكن القول بان الزيادة الدخل القومية أيا كان حجم هذه الزيادة او نوعها يعتبر من أولى اهداف التنمية الاقتصادية واهمها على الاطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا .

٢/ رفع مستوى المعيشة يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من الأهداف الهامة تسعى التنمية وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة التعاقد مالم سيدفعه وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات .

فالتقنية الاقتصادية ليس بمجرد وسيلة لزيادة الدخل القومية فحسب وانما وسيلة لرفع مستوى المعيشة القومي فان هذا قد ما يقتضيه هذا الأمثلة فعلا غير معنى ذلك الزيادة قد لا تكون مصحوبة باي الدخل مثلا .

فزيادة السكان بنسبة اكبر من الدخل القومية تجعل من الأهمية تحقيق متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة كذلك الحال هو ان نظام توزيع هذا الدخل كان مثلا وما يحدث في هذه الحالة فان معظم الزيادة التي تحقيق من الدخل القومية تكون لصالح طبقة من المجتمع وهي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر على حاله ان تم يتعوض لذا فان هدف رفع مستوى المعيشة هو من اهم الأهداف يجب تعمل الاقتصادية على تحقيقها في الدول المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها للوقت ولعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى المعيشة وبالعكس كلما كان منخفضا لكي دل الدخل القومي فحسب بل يجب قد شرط هذه الزيادة يتعد ان هيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع القومية من جهة أخرى لذا يجب وقف النمو المتزايد في عدد السكان بالتحكيم معدل الهبوط به الي مستوى ملائم كما يجب السعي الي تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومية بين السكان .

٢/تقليل التفاوت في الدخل المتوازن :- هذا الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد انه معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي انخفاض متوسط نصيب الفرد منه تفاوتا يعمل على قدرة بين حالة من المعنى المفرط وكلما ذاد هذا الارض او كلما الجزء غالبا

المجتمع ذلك الطبقة المؤثرة التي ستعود في كل الدول ومعظم الدخول لا تنص العادة كل ما تعمل عليه من أموال. بين التعريف ميلها الحدي للاستهلاك وهي عادة تكثر في الجزء الأكبر ما تحصل علية من دخول بعكس الطبقة النقدية التي يدخلها ارتفاع ميلها للاستهلاك الي اتفاق عليه أموال.

حيث ان الجزاء الذي تكترثة الطبقة الموسرة يؤدي في الجل الطويل الي ضعف قدرة الجهات الإنتاجية وزيادة تفاصيل العمال لذا فليس من المستغرب ان يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل الثروات من بين الأهداف العامة التي يجب ان تسعى التنمية الاقتصادية الي تحقيقها .

١/ تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي :- من بين هذه الأهداف الأساسية للنمو الاقتصادية في البلدان المتخلفة تعديل التركيب النسبية الاقتصادية القومي وتنمية التقليدي ففي هذه البلدان تلعب الزراعة البنيات الاقتصادية فهذا القطاع هو مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان ان هذا القطاع يعتبر الأهم القطاع اقتصادية هذا البلدان يجعلها تتعرض لكثير من التقيد في الاقتصادية الشديدة نتيجة تقلبات الإنتاج والاسعار فانه حدث وان حصلت زيادة في المحصولات الزراعية او ارتفعت أسعارها في الأسواق العالمية فلئن ذلك يعني حصول موجه من الانتعاش والروح انا اذا حدث العكس العالمية أدى ذلك الي

انتشار الكساد والبطالة كانخفاض مياه الري او حتى تدهور أسعارها في الأسواق العالمية أدى ذلك الي انتشار الكساد ومن هذا استقرار من بعد حياتها الاقتصادية

لذا فان التنمية الاقتصادية يجب ان تسعى الي تقليل من سيطرة الزراعة عليه او على الأقل تتضمن التحقيق من قدرتها لذا فانه على القائمين بأمر التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة اقتصاديا نسبة مقيدة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالصناعية سواء كان بأنشاء صناعات جديدة او التوسع في الصناعة القائمة وذلك حتى يتمكنوا من القضاء المشاكل العديدة التي يثبتها سيطرة الزراعة في الأنشطة الاقتصادية .

عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية :-

عملية التنمية الاقتصادية عملية متكاملة ومشعبة وتتدخل الاقتصادية عملية بين اقتصادية فقط بل ذهب بعض الاقتصاديون الي القول ان للاقتصاد في عملية دورة صغيرة وقد وجدت البلدان النامية بعد حصولها على الاستغلال نقصان في حالة التغلب الاقتصادي كما تتم عليها السعي الي إعادة بناء وتوجيه واقتصادياتها يجب تتحول من اقتصاديات مختلفة الي اقتصاديات متطورة في ضل محدود مواردها هذا البعض كان انجاز مثل هذا .* التحول يتطلب بذل جهود استثمارية كبيرة في مختلف المجالات ويتناول هذا المبحث من خلال المطلب الأول : عوامل التنمية الاقتصادية .

مع تطوير الفكر الاقتصادية من جزاء التقيدات الإقليمية الدولية حاول بعض الاقتصاديون او ملئ العامل الاجتماعية في التنمية كالصحة والتعليم وبعض الخدمات الأخرى ومع ذلك يتبنى هذا الأفكار امتداد لنظريات سابقة لجعل من تكوين راس المال الهدف الأخير الخدمات الحقيقة بنجاح التنمية مرهون أساس بتكوين الانسان ووعيه لعملية التنمية اما النقطة الثانية تتناول دور راس المال في التنمية :

١/دور العنصر البشري في عملية التنمية :

يأتي العنصر البشري في مقدمة عوامل التنمية الاقتصادية وذلك تكون العنصر المنتج والمستهلك وسواء استهداف عملية التنمية رفاهية الانسان الم تستهدف ذلك فأنها لا تتم الا به فعملية التنمية تحتاج الي زيادة في الإنتاج وتبديل في الي تحقيق في الاستهلاك وتعديل نمطه والعنصر البشري .

ويؤثر العنصر البشري على التنمية من خلال عملية الكيفية يتم تأثير العنصر لا يكون عملية التنمية حيث يتوقف الناحية الاقتصادية الاستهلاك الإنتاج وهو تأثير لا يكون دوما إيجابيا لا تزايد السكان وبين الفترات الاقتصادية الناتجة من هذا التزايد حيث ان زيادة العنصر البشري في تنميته حيث يتوقف من الناحية الاقتصادية على الفرق بين القوائم الاقتصادية الناتجة من تقسيم العمل واتساع السوق الناتجين من التزايد السكان وبين الفترات الاقتصادية

الناتجة حيث ان الزيادة العنصر البشري او نقصانه تؤثر عدة اتجاهات في نطاق العملية الاقتصادية لاطريقة التأثير العناصر التالية :-

١/ التأثير في الطلب عن الاستهلاك يؤثر حجم السكان على حجم الطلب على السلع والخدمات وذلك لان زيادة السكان سوف تزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية وخدمته وكل السلع الاستهلاكية جيده من هذا السلع الاستثمارية الا ان كل زيادة مقدارها ١% في عداد السكان تتطلب استثمارات متنوعة مقدارها ٥% من الدخل الوطنية وتختلف شكل هذه الاستثمارات وحجمها من بلد الي اخر حسب درجة التطوير .

٢/ التأثير في الإنتاج : يؤثر أيضا حجم السكان وكمية الإنتاج ونوعه وذلك لان زيادة عدد السكان سوف تمكن من زيادة كمية العمل وتقتضيه وبالتالي زيادة كمية الإنتاج ويعود عادة التزايد السكانية من العلاقة بين العمل وراس المال حتى تتمكن استقلاله هذا التبديل في حجم السكان لصالح التنمية الاقتصادية ولابد من تحسين نوعية العمل وتوجية في خدمة التنمية الاقتصادية عن طريق الاعداد التأهيل التدريب والتقليل من معدل البطالة .

وواضح ان العلاقة بين السكان وكل من الإنتاج والاستهلاك علاقة معقدة فاي زيادة السكان تؤثر بشكل سريع ومباشرة زيادة الإنتاج لسبب بسيط هو ان زيادة الانتاج والاستهلاك بينما لا تؤثر بتقيس السرعه السكان وتستطيع فيه العمل .

٣/ التأثير في الاجتماعية : يمكن القول من حيث المبدأ كلما عدد السكان اكبر كانت الامكانية والتخصيص اكبر وليس فحسب بالنسبة للأفراد بالنسبة للمنشآت الصناعية ويعني ذلك تعريف اخر ان حجم السوق يتحكم في تقييم العمل الذي لعملية الاقتصادية لما يؤديه اليه نقص الاستخدام الإنتاجية والجيولوجية دون توسها لما يؤديه اليه أيضا من نقص استخدام الهيكلة (النقل الكهرباء) .

٤/ الثاثير في تكاليف الإنتاج :

تؤدية السكان الي زيادة الطلب وبالتالي ضرورة زيادة حجم الإنتاج مما يمكن من تحقيق وفورات اقتصادية السلع للوصول لحجم المثالية للانتاجية تؤدي الي تحقيق تكاليف الإنتاج وبالتالي إمكانية منافسة المنتجة السوقيه الوطنية العالمية هذه العلاقات الوطنية للطرفين بين العنصر البشري من الناحية الخدمية الأجنبية السوق الوطنية العالمية ناحية اخر تجعل هذا العنصر أساسيا يستطيع ان يلعب دورها إيجابية وتكاليف الإنتاج من أساس زيادة الإنتاجية واساس إمكانية الإنتاج يستطيع يلعب اقتصادية جديدة ولقد بين الاقتصادية منذ نشأة الاقتصادي تعلم الحاسم في التامين حاجات الانسان وان قوة الدولة تتمثل في عملية افرادها او من نسبة بالتنمية فيها وان هذا التنمية بحاجة الي عمل هؤلاء الافراد كما ونوعا أي ان المواد الاقتصادية المادية.

لا تستطيع دفع التنمية البشرية القادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستقلالها لها عملية التنمية الاقتصادية حيث اعتبر الموارد البشرية القادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستغلالها عملية التنمية الاقتصادية حيث اعتبر التجاريون العامل البشرية مصدر الثروة الوطنية لان تذاد هذه الثروة ممثلة الإنتاجية انه العمل على تخفيض معدلات الوفيات من الزاوية لدورة أهميتها قوة الإنتاجية انه العمل على الحقيقة كما اول الاقتصادية مستوى الإنتاج محدود لتنمية لتوازن سوق العمل وبالتالي النمو الاقتصادية ينتج عن عدد العمال ان هنالك علاقة بين ثروة البلد وعدد السكان العاملة فيه كما ان اعتبار العنصر البشري راسمال لا تتعرضة افكار المدرسة التقليدية بل أيضا في فكر المدرسة الماركسية نظريا وعلميا على العمل وقد غير شارلين عن العدد الحقيقة صراحة عندها نظريا وعلميا على تقليد يعتبر الانسان المؤهل بصفة خاصة اكثر حسما .[١]

اما الاقتصاديون المعاصرين فانهم يتخصصون في معالجهم لدور حجم السكان في عملية التنمية فهم يرون على الرقم ان السكان يشكلونه على مصدر لعوامل السكان

مثل بيئة منهم هو الذي يمثل قوة العمل المنتجة كما ان حجم هذه الأخيرة يتبع لعوامل أخرى غير عدد السكان مثل نسبة الاعمال درجة مشاركة تختلف فئات السكان في عمليات الإنتاج وهنالك امثلة ما خوذة من واقع البلدان النامية توكد ظاهرة عدم التناسب الحدية بين قوة

[١] تسير الداوي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكرة ، ص٧٥ .

العمل وحجم السكان ففي عام ١٩٤٤ كان عدد السكان الجزائر ١١,٨ مليون نسمة وكانت القوة العاملة الجزائرية المساحة تبلغ ٢,٦ مليون وخلال نفس الفترة كان سكان جمهورية عانا يبلغ ٦,٣ مليون نسمة وكانت قوة العمل فيها تقريبا حوالي ٢,٧ مليون نسمة .

كما ان هنالك حالات النمو السريع قوة العمل تقوي العمل اثر سلبي على عمليات السكانية مثل الحالة التي لا يكون فيها المجتمع قادرة على تزايد قوة العمل الجديدة بالتجهيزات الضرورية لا نجاز العمل فتنافس بذلك حصة العامل الواحد من الأرصدة الإنتاجية وتؤثر معها إنتاجية الحدية .

ويبقى ان نستفيد من الأخيرة الا ان هناك شيء واحد لا خلافة عليه هو ان دورة الانسان الكفة في عملية التنمية يعتبر اسمي لان التاريخ الاقتصادية العمالية في شيء عن أمم استطاعت ان تحقيق التكريم الاقتصادية دون موارد مادية أهمية كيدي (اليابان سويسرا)

٢/ دور المال في التنمية الاقتصادية :-[١]

يقصد براس المال مجموعه الأموال التقديمية المتاحة والمعنية من قبل البنوك والشركات التامين وليس في القيم المتداولة في تحقيق السلع الإنتاجية ويعتبر راس المال عوامل الإنتاج النادرة في البلدان النامية على عكس عنصر العمل لترا نحتل مسالة تكوين راس المال أهمية خاصة الدراسات المكدسة للتنمية حيث اصبح الحديث من تراكم راس المال وسياسة الاستثمار متدلا

[١] تسير الداوي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٧٥

داخل الأسط المهتمة بمشكلة التنمية الاقتصادية باعتبار راس المال يساعد في رفع إنتاجية العمل البشري ووسائل تكوين راس المال ثلاثة عمليات متتالية هي الادخال والتوظيف الاستثمار ويعكس ان يهدف الادخال يتبق من الادخال انه كلما بعد التوفق على الأشهر غير الإنتاجية سواء لكن زيادة الاستهلاك ليس بالضربة على حساب الادخال بل يمكن زيادة الاستهلاك والادخار معا لذا جاء وما يطلق عليه نفس المعدل الحدي للإدخال وهو عبارة عن الزيادة في الادخال على الزيادة الدخل فذا رمزيا الادخال ب (AE) ولزيادة الدخل ب (AJ) فان :-

المعدل الحدي للادخار = $\frac{AE}{AJ}$

لذا يمكن القول بإمكانية زيادة الادخار عن طريق زيادة الدخل ليس. عن طريق تخفيض الاستهلاك [1] وعادة فان الحصول على الادخار المرحلة الأولى يطلب تخفيض الاستهلاك من اجل تكوينه راس المال في حقيقه زيادة الدخل القومية وبالتالية إمكانية الادخار دون الحاجة الي تخفيض الاستهلاك .

وتختلف مصادر الادخار حسب طبيعة النظام الاقتصادية وحسب السياسة الاقتصادية دون الحاجة الي تحقيق المستوى للسكان درجة التطوير الاقتصادية ويتكون للسكان ومجموعه أدت الحكومة وقطاع الخاص بالإضافة الي مدخرات القطاع الاعمال القومية الي الفرق الأول

[1] تسير الداوي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٧٦

الإيرادات النفقات للحكومة من حيث يتمثل ادخال قطاع الاعمال الخاصة في الفرق بين الأرباح الصافية الي تخفيض القطاع وبين الأرباح الموزعة وما الادخار الافراد ذلك الجزء من الدخل الفردية الذي لا يتفق الاستهلاك في السلع والخدمات .

١/ سعيد الراوي التنمية الاقتصادية مديرية الكتب والمطبوعات وتختلف دوافع هذه الفئات الادخارية حيث نجد ان الدولة تدخر لتمويل استثماراتها في مجال الخدمات الدولية او على الأقل من اجل الحفاظ على حصته من هذه الاستثمارات بقية الأشياء لاجزاء الأكبر من السوق الوطنية او النوعية المبتغاة وتخفيض تكاليف حتى تتمكن من الصمود امام منافسة السلع المتماثلة لها او البديلة لها غنيا عن القول ان هذه الادخارات ليست ناتجة عن التضحية او التثقيف كما كان الاقتصادية التقليديون يزعمون بل ناتجة عن تركيز الثروات في ايدي الرسمالين بتفاصيل استيلاهم الزائدة التي يتعلمها العمال خوية الاستخدام من جديد لمزيد احتكارهم لوسائل الإنتاج والحصول على بالتالية على تحديد من القيمة المضافة من حيث ان الدوافع الشخصية للافاء التي يتحكم منها أولئك الاقتصاديون وغيرهم يمكن ان ينطبق على سلوك المدخرين الافراد .

فالمدخر يدخر عادة من اجل مواجهة نفقات طارئة او من اجل تحسين مستوى حيالة او كما قال الفريد مرشال " ان الانسان الرشيد الذي يرغب في مستوى واحد جميع مراحل حياته وسيحاول على المستقبل فسيقوم بالادخار من اجل المستقبل " .

ويتخذ هذا النوع من الادخار اشكالا متعددة منها بسيط مثلا شراء المساكن ... ومنها ما هو مثل يتوقف مقدار هذا الادخارات على مقدار الدخل الفردي ومدى على اشباع حاجات الأساسية.[1]

استراتيجيات التنمية الاقتصادية :-

ركزت جهود بعض الاقتصادية في الربع الأخير من القرن المطالبة على محاولات اكتشاف انسب الطرق لبدا عملية التنمية الاقتصادية والسير فيها بسرعه وكان من نتائج هذه الجهود ظهور ما يسمى باستراتيجيات التنمية الاقتصادية وتناول هذا المطلب من خلال نقطتين الأولى تعالج من خلالها استراتيجية التنمية المتوازنة على ادن تتناول في التغطية الثانية استراتيجية التنمية القيد متوازنة .

يخلق الدخل ومن ثم يخلق الطلب الذي يشجع على المزيد من الإنتاج لذا فان فكرة تزاحم مشروعات التنمية ليست جديدة .

٢/تتضمن استراتيجية المتوازنة :-

صاغ البروفسور تركيبة جوهرية فكرة الدفعة القومية التي قدمها روتين دورات في صيغة حديثة متكاملة اخدت تسمية استراتيجية التنمية المتوازنة وتذهب هذه الاستراتيجية ال انه امام ضعف الاعتماد على الاتجاه لان النتيجة هذه الاستراتيجية المحاصيل الزراعية في تنمية

[1] حسن احمد عبيد ، النقود والبنوك والتوزيع الاقتصادي ، مكتبة القاهرة ، ١٩٩٥، ص ٢٤٣.

الاقتصاد فلم يثبت امام الدولة المختلفة ولا التصنيع المحلية وقام شبكة متكاملة عن الصناعات وتنمية القطاع المختلفة بالشكل الذي يؤدي الي ازدهار مها وتمكنها من يتعلق الدخل ومن خلق الطلب الذي يشجع على الجديد من الإنتاج للتزامن فان فكرة تراحم مشروعات التنمية ليست جديدة .

٢/ تتضمن استراتيجية النمو المتوازن ان تنمو القطاعات المختلفة وفقا لنسب معينة بمعني هذه الفكرة لا نشاط ان تكون معدلات النمو بين القطاع متساوية وانما وفقا لنسب تحديد شرحا لمرونة الطلب على كل قطاع فمثلا لا يمكن قبول يكون معدلا نموء الصناعات الغذائية

بنفس النسبة التنموية بها الصناعات المعدنية او صناعات الغزل والنسيج لان مرونة الطلب عنده هذا القطاعات مختلفة بطرحها ومن ثم فقد شمل هذه الاستراتيجية بضرورة عدم حدوث اختصاصات مختلفة بطبيعتها فيما يتعلق تخدم الطلب الاستهلاكي النهائي .

٣/ افتقدت هذه الاستراتيجية في تحديد التوازن على العلاقات الافقية لقطاعات الإنتاج مثل تلك الي تربط الصناعات الاستهلاكات ببعضها البعض او التي تربط تلك الصناعية جمعية مع القطاع الزراعية اما الطلب منه هذا الاستراتيجية اكدت إمكانية سيادة عدم التوازن:-

وتفيد ذلك ان راس المال الاجتماعية والذي يتكون أساسا من شبكات المياه والكهرباء المئوية وخطوط السكك الحديدية انما هو طبيعة غير قابل للتغذية وبالتالي فان توفر بالحجم وبالجسم المناسب امر مرغوب فيه لان ايه اختلافات في عرض راس المال عرض الاجتماعية وعلية

قابل للتعدية وفي هذا لأنه امر في عرض راس المال الاجتماعية انما تعرقل جهود التصنيع أساسا .

٤/ رغم ان وضعية الاستراتيجية قد افترضوا التفاعل التلقائية لقوى السوق في احداث التنمية الا ان هنالك منهم من وجد ان التخطيط المدروس هو السبيل الأمثل لتحقيق استراتيجية النمو التوازن وذلك لعدة أسباب اهميا :-

أ/ ان احدث الدفعة القوية وتوفير المدخرات اللازمة وتوزيعها على جهه عريضة من الاستثمارات انما هو الأمور اكبر من قدرة القطاع الخاص ان مؤثرات السوق تنتج للربحية في الاجل القصير بينما احتياجات الاقتصاد القوية تأخذ بمفهوم العائد الاجتماعية والعائد الخاص في كل من الاجل القصير الف

ب/ مشروعات راس المال الاجتماعية الوجب احداث فائض فيها امر يستخدم تدخل الدولة أساسا لان هذه المشروعات لا تحقق أي عوائد مباشرة للاستثمار والخاص تتجه على القيام بها ثم ان مثل هذه المشروعات تحتاج وضع نظام للأولويات لانسب القيام به للدولة

اختيار جبهة عريضة من الاستثمارات التي تخدم الطلب النهائية دون حدوث انبعاث امر يستخدم وهو جدول قومية لمخرجات للتعريف على معدلات الطلب الوسيط

أي طلب كل قطاع على المشروعات الإنتاجية في القطاع الاخر وهذه الأنسب الافي اطار تخطيط متكامل ورغم المسار والاخذ به الاستراتيجية النمو المتوازن والنزية يهدف من

دولة الي كسر حلقات التغليف بتنمية القطاعية بشكل متوازن واني من هذه يستحيل تحقيقه والا ستكون من الدولة ذات الموارد في الادخال التصفية مختلفة توافر قدار من هذا الحوار بشكل أساس الدفعة القوية الطلبية فليس من الحكومة يتعدها في صناعات مختلفة ولا ستكون النتيجة في صناعات الأولية عدم توفر الحجم الأمثل في كل صناعة على حدة واذا توفرت لدولة ما تلك المواد التي يمكن من خلالها انشاء صناعات متعددة ومتتالية الأمثل فأننا تكون في هذه الحالة بعيدة دوره معتمدة وهذا عكس ما تعريف من خلالها الية مدروسة من بحث أساليب تنمية المعينات المختلفة يتعين توجيه المدخرات فيها الي نقاط مؤثرة ترفع النمو.

هـ/ فان استراتيجية التنمية المتوازنة قد تصلح بهذا الشكل في مراحل متقدمة من عملية التنمية الأنسب في لذا فان استراتيجية التنبيه المتوازنة قد تصلح بهذا الشكل في مراحل متعددة من عميل التنمية وليس في بدايتها هذا فضلا عن شكل الاوامر الدولة المختلفة أصلا الشلة نطاقة السوق فقط بل انها تتمثل في عدم مرونة الجهات الإنتاجية عدم عوامل الإنتاج للازمة لعملية التنمية لذا وجهت عدة انتقادات الي هذا الاستراتيجية تجعل اهمية بينما يأتي :-[1]

١/ يري البدوت هيرمسان استراتيجية التنمية ولتقييد هذه الاستراتيجية ينتهي الي الأرض اقتصاد صاحب متكامل حديث قمة الإضافة تقليدية تنمية الاستراتيجية احدهما بالأخرى المطالبة وتمون النتيجة احدى الاقتصاد أولها الاستعمار الأجنبي في المطالبة للبلدان المتخلفة

[1] كمال بكري ،التنمية الاقتصادية ، مؤسس شاب الجامعة ، الإسكندرية ،١٩٨٤، ص ٢١.

وما ترتب على ذلك من اثار وقيمة من قبله دوران ((دوران) اوركا أهمية تنمية القطاع الزراعية بصورة متوازنه مع القطاع الصناعية .

٢/ يوجه استقرار اخر الي الاستراتيجية المتوازنة يقوم على أساس عدم واقعتها لضرورية توفير صفة الازمة لتنفيذ اهداف المنشودة يقوم سنجد ان مشكلة البلدان في تمثيل اخر وجود نسبة عالية من القوة العاملة والقطاع الزراعية وان مجهودات التنمية بتعين على احداث يقضي فردية في هيكل العمالة وذلك يتحقق نسبة القوة العاملة

بتعقيرها الزراعية كبيرا ووضع انتاجيتها وهذا يقضي توفر تنمية زراعية ضخمة حتى لا تقف عدم تنمية هذا القطاع الصناعية وهذا يقضي توفر الي .مواد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد في ظل شح وضعية هذا الموارد فان الاجر بهذا الأثر تبعة سيؤدي الي رفع الكفاءة الإنتاجية التنمية على احداث التقيد الهيكلي في الاقتصاد المتخلف

٣/ اعتقد البعض استراتيجية التنمية المتوازنة على انها تسوية الي احد الدول النامية الاقتصاد الدولية بتركها الحقيقية دون الصناعات الثقيلة وصناعة السلع والخدمات التي تفوق فيها الدول الصناعة الحقيقية دون استيراد السلع الإنتاجية من البلدان المتقدمة .

٤ / انتقد البعض تأجيل انحاء الصناعات الإنتاجية لحساب الرفقة في انشاء الصناعات الاستهلاكية الحقيقية بالقول ان بعض الدراسات الاقتصادية تشير الي هذا ليس بالأسلوب الأمثل من الاجل الطويل لان هذا الأسلوب يؤدية الي زيادة الاستهلاك على حساب الا خلاله

كما التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع معدل نموء الدخل القومية في المراحل الأولى للتنمية لكن يسبب في ابطاء عملية التنمية بالمقاومة ما اذا كانت الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نمو صناعات السلع الإنتاجية .[١]

٥/ يرى بعض ان تستطيع هذه الاستراتيجية يشجع على التضخم حيث انها تتطلب موارد اكثر مما هو متاح لا غلب الدول النامية ان تطبق هذه له وزنه حيث اثبتت تجارب التنمية ولاسيما في بلدان أمريكا اللاتينية الي تبقي سياسة اخلال وهو استقال له يمكن اعتبرها تطبيقا للكثير من جوابة الدفعة القوية في الاستراتيجية التنمية المتوازنة لكن لتركيبة لم يكن يتوقع ان حكومات هذه الدول ستلحق في الاعتماد على التمويل التنمية اكثر من قيامها جادة في تعبئة مواردها الحقيقية .[٢]

٢/ استراتيجية التنمية الغير المتوازنة :

ارتبطت استراتيجية التنمية الغير المتوازنة بالاقتصاد هير تسمات " وان كان قد سبقة " يبدو في تقيمه صيغة للنمو غير المتوازنة تحت اهم او مراكز النمو .

تتمثل نظرية "بيدو" في انه على البلدان المتخلفة ان تبدا بتركير جهدها الإنمائية على مناطق شمير بشقيها بنمو ومع الوقت تشد عجلة النمو الي سائد المناطق في الاقتصاد القومي .

---

[١] كمال بكري ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣ .

[٢] فواد موسي ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، مطبعة الاديب ، بغداد ، ١٩٧٧، ص ٧٠.

المبحث الثاني

نظريات التنمية الاقتصادية

شهد الفكر الاجتماعي التقليدي ارهاصات عديدة واسهامات متنوعة مهدت لظهور وتبلور الفكر التنموي فخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشين ظهرت نظريات كثيرة حاولت تفسير عمليات التغيير في المجتمع .

١) النظريات التطورية :

سيطرت النظريات التطويرية على الفكر الفسيولوجي خلال فترة القرن التاسع عشر اوائل القرن العشرين ، وتنطلق تلك النظريات في مجملها من افتراض أساسي مؤراة ان كل المجتمعات تتغير من الشكل الساذج الي الاشكال الأكثر تعقيدا في خط مستقيم من التطور وان كل مرحلة متعاقبة تكون افضل من سابقتها تتمثل هذه النظرية انعكاسا لنظرية التطور لتشارلز دوران حيث استلهم عدد من المفكرين في العالم الاجتماعيين جوهر أفكاره محاولين تقديم ما يناظرها في العالم الاجتماعي فقد نظر اوجست كونت الي المجتمع على انه يمر بثلاثة مراحل وهي : المرحلة اللهواتية ، والعسكرية ،والمرحلة الميتافريقية والشرعية والمرحلة العلمية الصناعية.

صاغ هربرت سيبتسر قانونا لتطوير مؤكد على تطور المجتمع الإنساني من الساذج الي المعقد او من حالة التجانس التي يسودها الي حالة الا تجانس التي يتحول خلالها المجتمع الي المرحلة الصناعية التي تتسم بالتمايز وتقسيم العمل و الديمقراطية والعلاقات الطوعية ، او

بمعنى اخر انتقال المجتمع من حالة التكامل الي عملية التمايز وسيبدو واضحا عندما ذهب سبينسر الي القول بان المجتمع المركب هو الذي انبثق عن المجتمع الساذج .

كما نظر كل من لويس هنري مورجان ، وسيرهندي مين الي التنمية بوصفها تنمية من خلال مهتمين بالتغيرات الاجتماعية والأخلاقية على انها أساس التقيير في المجتمع . كما كان لنظريات دوكايم تأثير كبير على حقل التنمية ، حيث شرح التغيير في ضوء الروابط والعلقات الأخلاقية ، وما اسمها التضامن الاجتماعي مؤكدا على حتمية التطور الاجتماعي . وقد تأثر بعض المنظرين الحديثين في علم اجتماع التنمية ، أمثال بارسونز وربورت مورووشو عن التغيير وان كان كتاباتهم ينقصها البعد التاريخي .[١]

وأوضح ماركس تطور المجتمع عبر مراحل تبدأ من الشيوعية البدائية مرورا بالرق والاقطاع والرسمالية ، وهؤلاء الي مرحلة الاشتراكية المفضية الي الشيوعية العلمية . مبينا ان التطور يتم بفعل قوانين المادية الجدلية والصراع الطبقي .

خلص فبير في دراسة الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية للنظام الرسمالي الي عدم ضرورة وجود نمط محدد للتنمية في التاريخ ، وأن المجتمعات لابد ان تفهم من ظروفها الخاصة وكل ما انتهى اليه في هذا الصدد يتصل بثقافة وقيم الناس وتأثيرها على التنمية ومما

[١] محمود محمد رياض عبد العال ، نظريات التنمية ، ٢٠١٦، ص ٦٥ .

سبق يتضح ان المفكرين الاوائل قد اهتموا بإقامة نمازج مثالية تعكس التناقص بين المجتمع القديم والمجتمع الحديث .

ولقد تعرضت هذه النظريات الفسيولوجية الي ظهور خلال القرن التاسع عشر لكثير من النقد لعدم ملاء منها للتطبيق على الظواهر الاجتماعية كما ، انها لم تستطيع تفسير التخلف في الدول النامية .مما سبق نجد ان دراسات التنمية في تلك الفترة كانت استرجاعية ، ولم تأخذ طابعا مستقبليا يأخذ في حسبانه المجتمع العالمي .

- نظرية مراحل النمو (لوالت روستو) :-

تعد من ابرز نظريات الاتجاه التطوري وجوهرها ان عمليات النمو الاقتصادي في العالم المتقدم قد مرت بخمس مراحل .

(١) المرحلة التقليدية : وتتسم بوظائف اقتصادية محددة ومستوى منخفض من التكنولوجيا وسيادة الاتجاهات التقليدية والغنية ولا عقلانية في التفكير وجمود اجتماعي ، ووظائف غير معقدة وغير متنوعة .

(٢) مرحلة التهيؤ للانطلاق : وهذه المرحلة من اهم مراحل عملية التحديث وتحتاج الي توافر بعض الشروط المعنية والضرورية لعملية الانطلاق ، او الخروج من المجتمع التقليدي ، من اهم هذه الشروط تراكم راس مال وتطوير وسائل النقل ودورة تكنولوجيا في مجال الزراعة والصناعة والتوسع في التجارة مع تحسين شروطها .

(٣) مرحلة الانطلاق : هي المرحلة التي تنحسر فيها معظم أنماط العناصر التقليدية ، حيث تحل محلها العناصر لا كثر حداثة ، وتشهد تغييرات جوهرية في البيان السياسي والاجتماعي وكذلك في القيم والمعايير الاجتماعية . وتتطلب هذه المرحلة ارتفاع معدل الاستثمار الخارجي وتجاوز اقتصاديات الانطلاق في معدلات الادخار والاستثمار نسبة (٥%) من الناتج القومي الإجمالي .

وفي مراحل متقدمة اكثر نموء تصل فيها معدلات الادخار والاستثمار الي نسبة (١٠%) والاقتران بالتوسع الصناعي الذي من شأنه زيادة نسبة الأرباح والفوائد ، مما يدفع لمزيد من الادخار والاستثمار .[١]

(٤) مرحلة النضج : يأخذ فيها المجتمع بالتكنولوجيا والعلم الحديث وتطبيق معدلات الاستثمار ، حيث يوجه المجتمع اكثر من (١٠%) من الدخل القومي لمجالات الاستثمار ، وتزداد العمالة ونسبة العمال المهرة وتظهر الصناعات الاستهلاكية مثل السيارات .

(٥) عصر الاستهلاك الجماهيري الكبير : وتتسم بالتحضر وهيمنة القاعدة الصناعية على الاقتصاد ، وشيوع الاستهلاك واسع النطاق والمعياري للسلع الاستهلاكية عالية القيمة ، ويكون عادة للمستهلكين دخل قابل للتصرف يتجاوز كل الاحتياجات الأساسية ، من اجل السلع الإضافية .

[١] محمد عدلان وديع ، مفهوم التنمية ، عصر الاستهلاك الجماهيري، ١٩٩٨ ، ص ٧٧

- نقد النظريات التطورية :

ثمة انتقادات عديدة وجهت للفكر التطوري من أهمها .

١/ صعوبة تطبيق أفكار ومفاهيم المنظور التطوري على حالات تاريخية متنوعة .

٢/ يصور أصحاب هذه النظريات ان التنمية هي عملية تاريخية هادئة وسلسة في حين انها عملية تغيير حضاري معقد وموجهة وتستهدف تغيير البناء الاجتماعي القائم بالفعل المجتمع ، ولا تكشف عن طبيعة التوترات والحركية الدائمة التي يشهدها النسيج الاجتماعي خلال عملية التنمية ومن ثم لم تكن نظريات دينامية ، حيث لم تكشف عن الكيفية التي تحولت بها المجتمعات ولكنها اقتصر على بيان المراحل وخصائص كل مرحلة .

٣/ لم تقدم لنا أفكار نظرية تساعد على فهم المعوقات والتحديات التي قد تواجهه عملية التنمية وحالات الفشل تمثل جزءا أساسيا من عملية التنمية .

٤/ اغفال العلاقات المتبادلة بين الدول تأثير العوامل الخارجية على البناء الداخلي كوحدات تحكم ذاتها وتتغير بفعل القوى الداخلية وهذه الحقيقة بعيدة عن الواقع ، حيث انها تجاهلت علاقات الاستعمار والنفوذ.

٥/ اخطات النظريات التطورية عندما تصورت ان المجتمعات الإنسانية تسير في اتجاه واحد ومراحل رئيسية محددة ، وذلك اننا امام مجتمعات وثقافات متعددة ، تختلف باختلاف ابتنها الاجتماعية والثقافية ومراحل تطورها .

٦/ نظريات التحديث: ترى ان التنمية ماهي الا عملية تحديث بما يعني عملية تغيير لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية او الدول التي تتم فيها ، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الاقتصادي واتساع مجال المشاركة السياسية من جانب افرادها وانتشار التعليم وتتطلب تلك العملية ضرورة الاستعانة يتحول فيها المجتمع الي مرحلة اكثر تعقيدا وهنا يتحول المجتمع الي ابنية واكثر تخصصا حيث :-

١/ ازدياد تقسيم العمل

٢/ تنويع الأنشطة الاقتصادية

٣/تحول الوظائف التي تقوم بها المؤسسات التقليدية كالاسره والي مؤسسات أخرى .

٤/انتقال الأدوار من أساس القرية الي البيروقراطية ومؤسسات المجتمع المدني بتخصصاتها المختلفة .

وتتمثل المظاهر الأساسية العامة للتحديث في التمدن ، والتصنيع والعلمنة ، وتطبيق الديمقراطية وانتشار التعليم وانتشار وسائل الاعلام كما ان عملية التحديث تتطلب تغييرات هائلة في نسق التقييم والاتجاهات والقواعد التي تحكم سلوك الفرد .

فالتنمية في نظر أصحاب هذه الاتجاهات واذن هي عملية يتم بمقتضاها سد الفجوة بين مستوى المجتمع النامي ومستوى المجتمع الحديث او مستوى القطاعات الحديثة التي تتخذ كنمزوج

لعملية التحديث ومستوى القطاعات غير الحديثة او التقليدية التي تتخذ التنمية وسيلة للتحول والانتقال الي المستوى الحديث .

- **نظرية التحديث من خلال الاستعمار :**

تعد هذه النظرية امتداد لنظرية التحديث الغربية ، او يمكن القول بانها احد المسارات التي طورتها نظرية التحديث الغربية . تقرر نظرية الانتشار ان هنالك سمات حضارية تتعلق بالأنماط الحضارية الإنتاجية الغائبة من مجتمعات دول جنوب العالم وتحدث التنمية في حينها تنتشر هذه الأنماط الحضارية ، وتتعلق من دول الشمال الي دول الجنوب ،وهذه الأنماط ترتبط بالتقنيات وما يرافقها من قيم وثقافة وتكنولوجيا مصاحبة لها . وتوضح ان الأنماط الحضارية والقيم الثقافية التي تصاحب التكنولوجيا والتقنيات وتطور الإنتاج يجب ربطها بمصالح الناس ، وهي تنعكس إيجابيا على حياة الافراد ليتاح انتقال المجتمعات من حالات التنمية المتواضعة الي حالات التنمية الواسعة .

وتؤكد النظرية ان المشكلة الأساسية في التنمية هي مشكلة الإنتاج وهذه المشكلة مرتبطة بتراكم راس مال ، وحتى تعالج مشكلة الإنتاج في دول جنوب العالم ويصبح لديها وفرة من الإنتاج لابد ان ننتبه الي أنماط الإنتاج التي سادت في دول شمال العالم ، وان تحذو حذوها .

- **نظرية التحديث :**

١/مفاهيم النظرية يكتنفها الغموض ، فلا يكفي التدليل على المجتمعات المختلفة والمتقدمة بمفهومين : عصري وتقليدي .

٢/ تفترض تجلي المجتمعات التقليدية عن انساق الثقافة التقليدية رغم ان بعضها قد يكون حافزا للتنمية أحيانا . فتتجاهل مثلا دور الدين رغم استنادها لفكر فبير الذي اكد دور البروتستانتية في تطور الرسمالية .

٣/ اغفلت المحددات التاريخية للأوضاع المختلفة ولشروط التنمية واقتصرت على قوائم لاتعدو ان تكون مجرد وصفات علاجية لمطاهر التخلف ، انها لم تراع الخصوصيات الثقافية لهذ المجتمعات .

٤/ تتجاهل هذه النظرية عامل الاستعمار والاحتلال الطويل الذي شوه البنية التحتية لمعظم البلدان النامية .

٥/ ان هذه النظرية جاءت لتبرير استمرار وتقسيم العمل الدولي التقليدي القائم على بقاء هذه الدول كما هي ، وان تبقى دول جنوب العالم عبارة عن أسواق مستهلكة ومناجم للمواد الخام وان تبقى الدول الغربية هي المنتجة ومن ثم تحقق لشعوبها الوفرة .

٦/ ان التنمية طبقا للنظرية لاتعد وكونها تقليدا للقيم الثقافية الغربية .

٣) نظرية التبعية وتقسيم العمل :-

تدور نظرية التبعية حول فكر محورية ، مؤادها ان التخلف لا يمثل الحالة الاصلية للمجتمع في العالم الثالث ، بل نشأت من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرسمالي ، بمعنى انه نشأت تاريخيا وتطور مع التطور في البؤرة او المركز الرسمالي المتقدم وان هذا التخلف و التقدم هما وجهان لعملة واحدة بدأت مع بداية ولادة النظام الرسمالي ، وان التخلف والتنمية هما انعكاس للتطور في البلدان المتقدمة ، وان شروط تطور البلدان المتقدمة هو تخلف وتبعية بلدان أخرى حيث تستطيع بعض البلدان التوسع عبر الدفع الذاتي وتتبع بلدان أخرى .[1]

اما التوسع لهذه البلدان فهو انعكاس للتوسع الحقيقي في البلدان المسيطرة واذن فان مفهوم التبعية مرتبط عضويا بمفهوم السيطرة ، وتمثلها اذن فان مفهوم التبعية عضويا بمفهوم السيطرة ، وتمثلها دول ما يعرف بالمركز . والمجموعات الثانية هي ما يعرف بالتوابع والأطراف ، وتتميز الأولى بالنمو الصناعي والاقتصادي المتكامل ، وتتميز الثانية بالتشوه في التنمية قطاعاتها ، ومن حظ القطاعات المرتبطة بالمركز ان الزيادة في الدول التابعة تعود بالفائدة على دول المركز المتقدمة وليس على الأطراف ، ومن اهم انصار هذه النظرية عزيبا المفكر المصري سمير امين الذي كتب عن الاستغلال غير المتكأفي الذي قاد المركز والمحيط وانتجت ونتج تركيبا مجتمعيا يعكس علاقات التبعية ، مما يحرم المحيط من الوصول الامكانية التنمية المستقلة دون الارتباط مع المركز .

[1] محمد المرواني ، التخلف والتنمية ، دراسات في مفهوم النظريات والبدائل ، مركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٨م ، ص ٧٨.

-نقد نظرية التبعية :

بالرغم من نجاح نظرية التبعية في تفسير التخلف وعواملة فانها عانت من بعض اوجه القصور التي يمكن الإشارة اليها من خلال مايلي :-

- ركزت بصورة كلية او شبه كلية على دور العوامل الخارجية ولم تربط العوامل الخارجية بالداخلية .

-يعتقد انصار هذه النظرية انه كلما انخفضت درجة تبعية بلد ما ازدادت إمكانية التنمية ، وهذا غير مؤكد ، حيث ان هناك بلدان كثيرة لم تخضع للسيطرة والاستعمارية ومع ذلك لم تتطور.

- ان الاستراتيجيات المقترحة للتنمية (فك الارتباط) هي على غاية كبيرة من الصعوبة ، وعملية فك الارتباط لها شروط اقتصادية وسياسية ليس من السهولة تامينها .

-ان استمرار التبعية الان له سببان هما طبيعة استراتيجية التصنيع التي اتبعتها بلدان العالم الثالث (الاحلال محل الواردات) وظاهرة رأسمالية الدولة والخصائص البيروقراطية المتخلفة .

٤/ المداخل المعاصرة المرتبطة بالعولمة :-

ذاع مفهوم العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين ليعبر عن كل العمليات التي تكتسب بها العلاقات الاجتماعية نوعا من تلاش الحدود والمسافات وحيث تجري الحياة في العالم كقرية صغيرة بفعل الثروة العلمية والتكنولوجية المعاصرة وبينما الجانب الثاني باستفادة الرسمالية من

هذه التطورات الإيجابية بما يحقق مصالحها وهيمنتها عالميا ، بتعميم علاقات الإنتاج الرسمالية والثقافية الرسمالية الاستهلاكية او تستند الي أفكار الليبرالية الجديدة . من ثم تتجلى التناقص بين وجهة النظر الليبرالية الراعية للاحتفال بالاعتماد المتبادل بين الدول مقابل وجهة النظر الراديكالية التي لا ترى فيها الا مزيدا من السيطرة العالمية الرسمالية والنظام الاقتصادي المرتكز على حرية السوق.

وبينما اكدت نظرية النظام العالمي ان العولمة لا تعدو وكونها نوعا من الزيف وانها ليست سوى المرحلة الأخيرة من تطور الرسمالية العالمية بما يجعلها تطويرا لما نادت به نظرية التبعية ، وهي ترى ان مشكلات العالم النامي تعد نتاجا لعلاقات استغلال تاريخية بين الدول المتقدمة والمجتمعات النامية ومن ثم تنظر الي التنمية من خلال السياق الاقتصادي والسياسي العالمي فقد عبرت نظرية المجتمع العالمي عن الرؤية التفاؤلية الأولى بمنشات العولمة نؤكد ان النظام القديم الذي مثلت الدول أركانه الأساسية واخذ في التلاشي لصالح تطور مجموعه من المعايير و مظاهر التفاهم المشتركة على مدى قرون بين الدول والمجتمعات الي درجة انها انشات وتدعم مجتمعاتها عالميا .

- نقد المداخل المرتبطة بالعولمة :

بخلاف اتجاهات العولمة المتصاعدة منذ تسعينيات القرن العشرون والتي اكدت على القيم العالمية المشتركة وتخطي الحدود القومية نجو العالمية وتلاشي الولاءات الأولية والخصوصيات

الثقافية نحو العالمية ، لصالح العولمة بدا ان ضغوط العولمة تؤدي الي درجة اعلى من تمسك الناس بالخصوصية الثقافية والقومية والحفاظ عليها بل انها لم تلبث ان افرزت نزعه حمائية في التجارة الدولية وميلا للتأكيد الطابع القومي لدى العديد من الدول بما يناقص مسلمات هذه المداخل النظرية ورؤاها التنموية .

لقد اكدت النظرية على مسلمات الاعتماد المتبادل والقيم الثقافية العالمية المشتركة التي تدعمها ثورة الاتصالات والتواصل الثقافي . بيد انه بمعنى الوقت بدا ان العولمة(JIOBAIZDJION) ماهي الاشكل من اشكال (WESBERTERNIZAJAION) وبأخرى نشر وفرض الثقافة الامريكية (AMERICDNIZATION)

رابعا : **نظرية التنمية : رؤية نقدية لأسباب التأزم :**[1]

وأخيرا فانه بحلول أواخر الثمانيات حيث من الواضح ان الأساليب الكلاسيكية للتنمية فشلت في معالجة التخلف في البلدان الفقيرة بدا العديد من العلماء مستهلمين أفكار ميشيل فوكو ومدرسة مابعد التنمية (BOSBDEFELOBMENT) مناقشة ما اطلقوا عليه (نهاية عصر التنمية) وظهور مفهوم ما بعد التنمية بوصفة التوجه المناهض لفكر التنمية (BOSBDEFELOBMENT) .

[1] نصر عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سلسلة الرسائل الجامعية ، ١٩٩٣، ص ٥٥.

راى منظورها بعد التنمية ان مفهوم التنمية)من صنع الغرب مع ايدلوجية سياسية واقتصادية غربية كامنة تسعى لنشر التحديث على النمط الغربي كنموذج يحتذى في البلدان الأخرى .وقدروا ان نظريات التنمية التقليدية تعكس نيات الغرب ونظرية للعقل وعقلانية كمعيار وبينما تصف بقية العالم بانها مختلفة لذلك أعلنت حركة ما بعد التنمية عن نهاية نظريات التنمية وحثت على السعي نحو (بدائل للتنمية)

في سياق أوسع فان الأصول الفلسفية والأكاديمية لما بعد التنمية (BOSBDEFELOBMENT) منغمسة في ما بعد الحداثة (BOSBDEFELOBMENT) وهو نقد للحداثة وحقبة التحديث التي تشير الي الفترة التي بدأت ان في وقت ما قبل الحرب العالمية الثانية التي اتسمت بالاتبعاد عن الاقطاع الزراعة نحو التصنيع والرسمالية والعقلانية والعلمانية وصعود الدولة القومية .

والواقع ان ما بعد الحداثة ترفض المثل الحداثية للعلمانية والعقلانية والرسمالية والفردية ومن خلال اتخاذ موقف مناهض للتنوير يعتقد ما بعد الحداثيين ان (الحداثة) تعتمد – بشكل غير على العقل والعقلانية وهي بطبيعتها غربية وتخبوطية وغير متعددة الثقافات ومن ثم قومية .

وبمرور الوقت أدى هذا الي رفض كامل للتطور بوصفة فرض تغريب ثقافي والحاق دمار بيئي. لذلك بالنسبة لمنظري ما بعد التنمية لم تكن تجربة التنمية غير مسئولة فحسب ، بل هي عندهم أيضا فاشلة وارائها قد اعفى عليها الزمن او صارت مفلسفة وان ممارسة التنمية تسبب

في أدى اكثر من الخبز والواقع ان نزعة التغريب الكامنة في نظريات التنمية على تنوعها قد انعكست في العديد من جوانب التازم والانفاق التي يمكن ان نرصد منها :

١) تنطلق نظريات التنمية من بعض المسلمات الكامنة في الفكر العلماني الغربي والتي تنعكس تطوره التاريخي الصاعد منذ عصر التنوير بما لا يتفق والكثير من الخصومات الحضارية في مختلف بلدان العالم ومرجعياتها وعلى هذا النحو لا تعكس واقع هذه البلدان ولا تنجح في حفر التنمية بها .[١]

٢) الانطلاق من مرجعية مادية بقصر الحديث عن التنمية في جانب المؤشرات الكمية فقط فيتم استخلاص المؤشرات المادية التي تحققت في الاوربية وتتوفر فيه في الوقت الحالي او يتم جمعها وتقسيمها وترتيبها لتصبح نموذجا للتقدم .

٣) كما ان مفاهيم ليست مفاهيم عامة وانما وليدة خبرة حضارية معينة تنبثق من الرؤية الخاصة للعقل الأوربي ووفقت رؤية للتاريخ وحركة المجتمعات قياسا على ما وصل اليه المجتمع الأوربي فتعكس الواقع الاروبي وقيمة ومؤسساته وعلاقاته .

٤) لا تمثل منظومة مفاهيم متكاملة بل هي بدائل لفظية متنافسة وهو ما يعبر عن الطبيعة الوضعية للمعرفة الغربية التي لا تستند الي معيار مستقل فلا تجدر أيضا نظريا بين المفاهيم المطروحة في مجال الدراسات التنموية سوى انها تتجه صوب التشركم التدخل .

---

[١] السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، دراسة تاريخيه ، قطر ، دار القطري للنشر ،١٩٨٦م ، ص ٥١.

٥) تناقص المفاهيم مع الواقع الذي تعالجه فنشأة هذه المفاهيم وتطورها في البيئة الاوربية تجعلها غير قادرة على تفسيرو معالجة الظواهر الاجتماعية والدولية في الواقع غير الاروبي وأخيرا فان نظريات التنمية تعاني أزمات في بنيتها الداخلية فهي نظريات تستلهم النموذج الحضاري الغربي محاولة فرصة على الواقع مختلف ومتنوع لبلدان أخرى بل وعلاوة على ذلك لا تهيئ الظروف والعوامل المساعدة على تطبيقة بالفعل .

المبحث الثالث

مشاكل التنمية الاقتصادية

هنالك نقاط ابرزها تجربة الأعوام العشرة السابقة الاقتصادية وهي جديدة بالانتباه الخاص و هذه النقاط هي :-

١) متناقصات النمو الاقتصادي .

٢) نظام المرتبات .

٣) التحضر .

٤) الزراعة .

٥) التنظيم .

٦) الانفاق العام

٧) الاشتراكية .

متناقصات النمو الاقتصادي :

تعد الأعوام العشرة والنصف منذ نهاية الحرب – بصفة عامة فترة طيبة بالنسبة للدول المختلفة . فقد كانت أسعار السلع في مستوى يمكن من تحقيق صفقات تجارية افضل من صفقات ما قبل الحرب لقد زاد الدخل الحقيقي بأسرع من ذي قبل كما تحسنت الخدمات الاجتماعية ومع ذلك فلا يزال هنالك استياء شامل في جميع انحاء أمريكا اللاتينية تقريبا ومنطقة البحر الكاريبي ، والشرق الأوسط وانحاء كثيرة من اسيا وافريقيا .[١]

وسوف يكون من السهل ان ننسب عدم الرضا هذا الي ادراك الحقيقة المؤلمة بعد الكثير التي كانت بعد بها رجال الساسة لقد جعل الاستياء الوطني بعض الناس يتوقعون ان الاستغلال السياسي سوف تعقبة عهود اقتصادية كلها رخاء وعلى ايه حال لا يكفي هذا التفسير اذا ان الشعوب لا يقريها الكلام وبالنسبة للأسباب الحقيقة الخاصة بالاستياء يجب علينا ان نلاحظ أولا التغيرات التي حدثت في أوضاع أولا التغيرات التي حثت في أوضاع جماعات مختلفة والتي نسبت في ان ثمار التنمية الاقتصادية ليست موزعه على جميع السكان بشكل متساو انه

[١] ولتير لويس ، التنمية الاقتصادية ، كلية جزر الهند الغربية ، ١٩٥٦، ص ٨٦ .

يمكننا وصف التطور عموما بان نقول انه في كل دولة قطاع حدث صغير لهو الذي يحدث فيه تطور سريع ، يحيط به قطاع متخلف كبير ويتضمن عادة الفلاحين والعمال البدويين ، وصغار التجار الخدم والعمال المؤقتين .

في النهاية سوف يتسع القطاع الحديث ويشمل جميع اجزاء الاقتصاد ، ولكن في الوقت نفسة يصبح القطاع الحديث في حالة رخاء تام مع وجود تأثير طفيف نسب عادي القطاع المتخلف.

ويعاني القطاع المتخلف كثيرا اذا تنافس معه القطاع الحديث (مثل طرد العمال المأجورين المؤقتين) ومن الناحية الأخرى يكسب القطاع المختلف بتوسيع القطاع الحديث في إيجاد سوف متسع امام الطعام او المواد الخام او الخدمات وفي القطاع الاخذ في التوسع تكون الأرباح والمرتبات والأجور مرتفعة وتتوفر الخدمات الاجتماعية الممتازة كما يتمتع سكانه بمزايا السينما ، والمستشفيات المياه للشرب ، والمدارس والأتوبيسات ، ودور السينما ، والمستشفيات والمساكن ، التي تتفق عليها الحكومة .

اما خارج هذا القطاع فان الاضطراب قد يفوق المزايا بكثير على هذا يمكن توضيح أسباب القلق كما يلي :-

١/ ان التنمية توضح تخلف البطالة كما تخلف العمل وعادة ما تخلف التنمية عمالة تربو على البطالة ولكن اذا تركز الاستثمار حول ادخال الصناعات الجديدة فلن تكون النتيجة الأخيرة نتيجة مستحبة للعمالة .

وتعد هذه مشكلة خطيرة[١] في بعض جزر الهند الغربية فالموظفين يتقاضون مرتبات افضل من زي قبل ولكن لا يوجد وظائف مؤيدة للتوظيف يعاني بعض الناس مشكلات عدة لمدة طويلة او قصيرة .

٢/تختلف الدخول العالمية التي تكسبها الصناعات التي هي اكثر انتاجا (زيت البترول مثلا) حالات توتر بالنسبة للصناعات الأخرى . ويطل الموظفين المدينون ، وسائقو الأتوبيسات ، وعمال المصانع ، والزارعون والأشخاص الموجودون في صناعات ذات انتاج بطئ يحاولون اللحاق بالركب عن طريق النقابات العمالية وجمعيات الزراعين او أي سياسي اخر وكلما تطورت بعض الصناعات بسرعة ازداد القلق السياسي والصناعي في الصناعات الأخرى . والغريب ان هذا القلق الجماعي يقل في الدول التي تحدث بها التنمية الاقتصادية ببطء . وذلك يعظ القلق في المناطق التي تحدث فيها التنمية الاقتصادية في انحاء متفرقة اكثر مما يوجد في المناطق التي تحدث فيها التنمية الاقتصادية في مكان واحد فقط حيث يشقى كثير من الأهالي

[١] ولتير لويس ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٧

بسبب التباين بين دخولهم ودخول هؤلاء المحظوظين القلائل الذين حصلوا على وظائف في الصناعات الحديثة .

٣/ان المكاسب المرتفعة في القطاع الحديث ترفع بالأجور في القطاع المختلف ان عاجلا او اجلا الي اعلى سواء عن طريق النشاط النقابي او سبب رفض العمال فبول أجور اقل من تلك الأجور التي تضع في القطاعات الحديثة ولهذا اثار سيئة على التوظيف في البلاد المكتظة بالسكان .

٤/ان الرخاء في المناطق التي تسير فيها عملية التنمية الاقتصادية على اشدها يجذب الناس من مناطق الأخرى ويحقق مشكلة خطيرة للبطالة في تلك المناطق .

وفي جامايكا مثلا كلما اوجدنا الكثير من الوظائف في كينجستون اوجدنا مشكلة أخرى للبطالة في كينجستون ولا يوجد الكثير من البطالة الظاهرة في الجزء المختلف من الاقتصاد حيث انه في حالة عدم وجود الخدمات الاجتماعية يحاول كل شخص ان يجد لنفسة أي عمل يعيش به على مستوى الكفاف .

ولا تظهر الزيادة الكثيرة في عدد السكان فقط في البطالة الظاهرة بل في الحجم المثيل للمزارع العائلية اوفي عدد الاعمال التي لا حصر لها والخاصة بالخدمة في المنازل او القيام بأعمال لا حصر لها والخاصة بالخدمة في المنازل او القيام بأعمال تجارية متواضعة . وعلى

هذا يبدو وضعها معكوسا ان هذه المناطق التي يتطور فيها الاقتصاد بسرعة هي التي تتسبب في ارتفاع نسبة البطالة بصورة ملحة .

٥/ في القطاع الحديث يكون معدل الربح مرتفعا جدا مما يجذب اليه كثيرا في الاستثمار كما ان اعفاء الصناعات الجديدة من الضرائب يجعل صافي الأرباح اكثر ارتفاعا ، مما يثير استياء المقاولين الاحتكارين الذين لا يستقدمون من الإعفاءات الضريبية . وبالإضافة الي هذه الأسباب فان القومية والعنصرية أيضا تضاعفت من التوتر اذا قامت عملية التنمية في القطاع الحديث عن طريق الرسمالين الأجانب الذين يقومون بتصدير جزء من ارباحهم . ولا يوجد سيبل سهل لحل هذه المشكلات فالتوتر جزء من الثمن الذي تدفعه مقابل التنمية الاقتصادية وقد يقترح الفرد من بعض الحلول المسكنة مثل إقامة جهاز افضل يقترح الفرد من بعض الحلول المسكنة مثل إقامة جهاز افضل لمنع او لتسرية المنازعات الصناعية او ان تبذل الحكومات جهودا حاسمة لنقل بعض فوائد التنمية عن طريق الضرائب والنفقات من القطاع المختلف وتحقق مزيد من التنسيق لعملية التنمية الاقتصادية ولكن بعض هذه المتاعب شيء لابد منه فعندما يبدا أي مجتمع محلي في الخروج من دائرة التخلف فان الحديث الي الأيام الخوالي العامرة بالاستقرار الاجتماعي لا يكون له مكان في هذا الوقت وفي عالم تتمثل في خلق تنمية اكثر سرعة .(١)

وتظهر المتناقصات من الفروق بين الحديث والمتخلف فاذا توسع القطاع الحديث بطريقة اسرع واختفي القطاع المتخلف بطريقة اسرع فسوف تنتشر ثمار التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع وقد يقل الفلق والاستياء .[١]

٢/ نظام المرتبات :

ان مجال الدخول المكتسبة يتسع في البلدان ان الفقيرة اكثر منه في البلدان العنبة وذلك لان الافتقار الي المهارات يؤدي الي إيجاد فجوة أوسع بين المكاسب التي يحصل عليها ذوو المهارات والمكاسب التي يحصل عليها الأشخاص غير الماهرين وهذه الفجوة واسعة بشكل مثير .

فمثلا يتقاضى المدارس في المدارس الابتدائية مرتب يذيد على دخل الفرد القومي في بريطانيا وامريكا بحوالي المرة والربع وفي جامايكا ثلاثة اضعاف وفي غانا خمسة اضعاف وفي نيجريا سبعة اضعاف ولنضرب مثلا اخر ففي بريطانيا يتقاضى خريج الجامعة الحديث مرتب يتساوى تقريبا مع المرتب الذي يتقاضاه عامل المناجم ولكن في افريقية البريطانية يتقاضى عامل خريج الجامعة الحديث مرتبا يبلغ سبعة اضعاف المرتب الذي يستلمه عامل المنجم هناك.[٢]

---

[١] ولتير لويس ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص ٩٥.

[٢] ولتير لويس ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص ٩٠.

ومن بين النتائج التي تترتب على وجود هذه الفجوة ازدياد تكاليف الخدمات العامة زيادة باهظة في البلدان الفقيرة ان تنفيذ قيام مرحلة ابتدائية من التعليم تبلغ ثماني سنوات لا يتطلب سوى ٠,٨% فقط من الدخل القومي في الولايات المتحدة ، وغير انه يتطلب ٤% في نيجريا أي بزيادة قدرها ٣,٣% اذا كانت نسبة الأطفال الي البالغين هي النسبة الموجودة نفسها في الولايات المتحدة وكذلك تتكلف الخدمات الطبية والتوسع الزراعي او ايه خدمات أخرى تكاليف باهظة وعلى هذا فان البلاد التي نعتبر نفسها غير قادرة على دفع الضرائب هي التي لا تحصل على القيمة الحقيقة لا موالها (ونحن نتحدث هنا عن النسبة المئوية من الدخل القومي التي يمكن توافرها).

وفي افريقيا ترتفع مرتبات الطبقة العليا عنها في اروبا على أساس النسب المئوية بل على أساس النقد المطلق ، وهذا يرجع الي ان افريقية تجند صفوفها العليا من اروبا وعليها ان تدفع لهم مرتبات عالية الي جانب نفقات السفر والإقامة ، وهي بذلك تجدبهم من اروبا وينطبق على من هم ادنى مستوى .[١]

وهذا لا ينطبق فقط على طلاب الجامعة ولكن بسبب عدم تقدم التعليم الثانوي فأنها تنطبق أيضا على الميكانيكيين والممرضات وموظفي الحسابات والسكرتاريا ، وبقية خريجي المعاهد المتوسطة .

[١] ولتير لويس ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص ٩٦ .

ان نظام المرتبات القائم في افريقيا يعد من اضخم العقبات التي تعوق النمو الاقتصادي وهذا النظام يتسبب أيضا في تضخم الأجور حيث تظل السيارات الفاخرة والمنازل الكبيرة التي تمتلكها الطبقات المتوسطة عاملا محرضا بالنسبة لجماهير الشعب .

وفي النهاية سوف يتحسن الموقف من تلقاء نفسة حيث ان الزيادة النسبية في عدد الأشخاص المتعلمين سوف تضيق الفجوة وحيث انه من الصعب تنخفض المرتبات على أساس نقدي فان الحل قد يأتي عن طريق ارتفاع في المكاسب التي توجد في اسفل السلم ، خلال التضخم دون حدوث زيادة نسيبة في الطرف الأعلى . وفي الوقت نفسة قد يتحسب الموقف بعض الشيء عندما يعترف الجميع بانه من الصحيح من الناحية الأدبية ان يدفع للأجنبي مرتب اكبر مما يدفع للشخص المحلي الذي يقوم بالعمل نفسة . ويستنكر معظم الأفريقيين هذا الاقتراح بل انهم يعملون على تنمية توسيع الفجوة حتى بين بعضهم البعض حيث يتجهون أيضا نحو الاستيلاء على السلطة السياسية . ولا يمكن تجاهل السياسة التي تترتب على التكيف الحتمي .

وفي كل دولة تزداد فيها نسبة الأشخاص المتعلمين تكون فيها ظاهرة التذمير شائعة عندما يفشلون في الحصول على الامتيازات التي كانوا يتوقعونها (وحين يعجزون عن مواجهة النفقات المحلية والشخصية) ولم تكن المشكلة كبيره جدا بالقدر الذي هي عليه الان في افريقيا .

وحيث ان هذا امر يثير كثيرا من الاحاسيس يجب ان يكون واضحا امام الأفريقيين المتعلمين انهم يستغلون إخوانهم غير المتعلمين وانهم لن يستطيعوا الصبر على هذه المدة طويلة ، وتنطبق هذه الملاحظات أيضا على جزر الهند الغربية .

٣/ التحضر :

في كل دولة مختلفة توجد مدينة ، ومدينتان تنموان بسرعة بالغة ، أي طريقة اسرع من ازدياد الوظائف والمساكن ورجال الشرطة ومرفق المياه والمدارس والمستشفيات وسيارات الاتوبيس او ايه متعه أخرى من متع الحياة وعلى هذا تستحيل مناطق كبيرة منه هذه المدن الي ازقة وقاذورات بعبث فيها المتعطلون والاحداث المنجرفون ويمكننا ان ننسب هذه التفجيرات الحضرية الي ثلاثة عوامل رئيسية :-

(أ) تتركز فرص العمل الجديد في منطقة واحدة او منطقتين وكما شاهدنا من قبل البطالة بنسبة كبيرة في الأماكن التي تكن فيها فرص التوظيف .

والصناعات التي ترتبط بمنطقة معينة او مساحة معينة تستعرض سوق كبير كما يكون التسهيلات من اجل تجنيد العمال اجرة الاعمال الحرف وعلى هذا تتركز الصناعات في أماكن معينة وهي المراكز الكبيرة التي تجنب معظم الصناعات الجديدة ومن ناحية أخرى هناك سبب اخر يحصل الصناعات تتركز في هذه المناطق تصنفها لا تتحمل ثمن التركيز البالغ فيه .

ويتعد العمال عن المناطق التي قد تضم المدارس والمستشفيات وبعض التسهيلات الأخرى .

كذلك لا تستطيع الصناعات الجديدة تحمل الشيء الذي يعلمه المجتمع بسبب التحضر .

وقد التزمت الحكومات العدالة عندما التقت عن التركيز في الثمن الكبير يعنبر نظام الترخيص اكثر النظم وضوحا لم يكن أيضا نظاما متعبا .

اذا اخترنا عادة مناطق خارج القطر الكبير والأفضل في المدن الكبيرة التي تتوفر فيها إمكانيات وسائل النقل . فقد تكون عامة وسيلة اقل فاعلية غير انها لن تسبب وقتا كبيرا في عدة مناطق .

(ب) والسبب التأني في ازدحام المدن الكبيرة هو ان يذكر مثل رجال الصناعة . ويمثل ان انفاق الأموال الكثيرة على مدى العواصم او بعض المدن الكبيرة .

لنتائج بعض الفرص والتمتع بالخدمات العامة مثل المدارس والمياه النقية والخدمات الطبية .

ويرجع هذا الي ان الوزراء يقطنون العاصمة ويلمسون احتياجاتهم بشكل خاص ويبالغون في أهميتها بالنسبة للبلد ، كما انهم يريدون جعلها معرضا للزائرين الأجانب وكذلك للزائرين من أجزاء أخرى من الدول نفسها .[1]

وفي يوم ما عندما اعترضت على رئيس وزارة معين قائلا انه اقترح انفاق ٥٠%من تكاليف برنامج التنمية على عاصمته التي تضم عددا من السكان يبلغ ٥% فقط من المجتمع الكلي اعترته الدهشة لما اقوله ورد علي متسائلا : ولم لا ؟

[1] ولتير لويس ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٨.

فبالتأكيد ، وعندما تفكر في إنجلترا تفكر في لندن وعندما تفكر في فرنسا تفكر في باريس وعندما تفكر في روسيا تفكر في موسكو .

قلت : لا . افكر في إنجلترا فاني لا فكر في لندن بل في مانشستر . ولهذا السبب بالذات فالي اعارض في انقاذ نصف اموالك على تجميل عاصمتك .

ويضاف الي هذا انجذاب رجال السياسة المنفكين الي المركز وبفضل كل رجل سياسي ان يكون وزيرا بدلا من ان يكون عمدة ومعظمهم يفضل ان يكون شخصية في العاصمة بدلا من ان يكون عمدة في المقاطعات وعلى هذا تقشعر الولايات والمقاطعات الي أصحاب المواهب وتصبح عاجزة عن حل مشكلاتها الإدارية .

٤/ الزراعة :

تستغل ثلاثة ارباع الأهالي في افريقيا واسيا بالزراعة المحدودة وتتمثل المشكلة الجوهرية بالتنمية في الزيادة انتاج هؤلاء الناس .

وكذ١لك تعتبر من اصعب المشاكل التي لا تحقق قدر كبير كم التقدم .

وهنالك علاج لهذه المشكلة مثل تخفيض العدد النسبي لفلاحين وليس من الممكن تقريبا تقليل الايراد والكمية في الزراعة ويزداد عدد السكان بسرعة كبيرة ويطل عدد الزراع في زيادة مطردة أيضا ويعد استغلال هذه الزيادة في اعمال أخرى عملا ناجحا .

كما راينا من قبل فان انتشار التعلم يدعو الي الانجاء نحو المدن بطريقة اسرع مما يستطيع به المدن خلف وظائف جديدة ولا تتمثل العقبة الوحيدة في نقص الأموال الازمة للتصنيع .

وفي الحقيقة يتوافر في المصانع جزء بسيط من الوظائف الجديدة مع زيادة في خدمات النقل والتسلية والخدمات الطبية والتعلم وتجارة التجزئة الفنادق وغير ذلك وهذا يعتبر على جانب من الأهمية من ناحية الاعداد التي تعمل بها وهذا يعتبر على جانب كبير .[1]

وحنى اذا كان هناك راس مال كاف وطاقة بشرية مرونة لا يجاد وظائف غير زراعية لكل من يريد الالتحاق بوظيفة فسوف يعرقل الركود الزراعة النمو الاقتصادي بطريقتين :-

اولاهما : ان القطاع الاقتصادي المتسع يحتاج الي انتاج زراعي من المنتجات الزراعية من المواد الخام والمواد الغذائية .

ثانيهما : اذا أصيبت الزراعة بالحمول فسوف يمنع النقص في المنتجات الزراعية ، والاسعار المرتفعة من التوسع غير الزراعي .

ويتجه القطاع المتسع الي استيراد المنتجات الزراعية ، ولكن ما لم يصدر القطاع كمية متزايدة من منتجاته الخاصة به فسوف عن هذا أزمة في ميزان المدفوعات مما يؤدي الي تقييد الواردات والفرد الاخر هو ان الركود الزراعي يجعل السوق مقصور على السلع التي تنتجها القطاع المتسع ، ويستهلك عمال المصانع جزء صغيرا فقط من منتجاتهم وهم يحتاجون الي بيع

[1] ولتير لويس ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص ١١١.

الباقي مقابل المواد الغذائية وبعض السلع التي لا يقوم بصناعتها المصنع نفسة اذا كانت الزراعة في حالة ركود فان السوق تصبح راكدة وفي بداية القرن قبل الحرب العالمية الاولى عندما دخلت اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لأول مره شبكة التجارة العالمية كان هذا الأجزاء يستجيب لحاجة ربما الي المنتجات الزراعية وبخاصة العالمية بخاصة السكر والشاي والبن والكاكاو والي المواد الخام الخاصة السكر القطن المطاط البذور الزيتية ووضعت الزيادات المطروحة في الطلب الاسب للأسعار الخاصة لهذه المحصولات والتي وجدها الفلاحون جد ملائمة لهم وخصصت ملاين الافدنة للإنتاج التجاري .

٥/التنظيم :

لقد امر ادم سميث على ان الاستعداد للتعامل بالمقايضة جزء ضروري في الطبيعة البشرية الدول المتخلفة بالتأكيد لا تنقصها الفوائد التجارية على الرغم هما نسمعه عن الصعوبات الدينية والثانية التي تحول دولة التنمية الاقتصادية تظهر سعويها سقفا كبيرا بالتجارة وبامتياز المخاطر كما نجد في أي مكان اخر وهنالك مواجهة ملحوظة من المشروعات التي تتطلب بوسائل النقل البري ووسائل الترفيه في البناء أيضا .

٦/ الاتفاق العام :

تتطلب التنمية الاقتصادية اطار مناسب من الخدمات العامة مثل تعبد الطرق والمرافق والمدارس والمياه النقية والمستشفيات والاتصالات اللاسلكية والشرطة والإدارة للفريد وغير ذلك .

نظرا لقلة الاشخاص المتعلمين راينا انفاق فان نسبة الرتب الذي يتقاضاه المواطن في نصيب الفرد من الدخل القومي تبدو سبب في الدول الفقيرة .

٧/ الاشتراكية :

من الملاحظ انه في معظم الدول التي تأتي استغلالها منذ الحرب العالمية الثانية نجد ان الرجال الذين اصبحوا الان وزراء كما في وقت ما انهم اشتراكيون ومع هذا فانهم لم يطبقوا الاشتراكية في بلادهم وعندما يتعرضون متحدي في هذه النقطة اما انهم يضحكون شهريا او يتجادلون او يفرقون بينة ماركس وستالين

تحتضن الاشتراكية كثيرا من المبادئ المتنافرة نظرا لا نها متداخلة مع النهب الحرة الفوضوية ومذهب الدول الشيوعية وسوف يبحث هنا اربعه جوانب للفلسفة الاشتراكية بالنسبة للدول المتخلفة هي :-[١]

أ)تكافؤ الفرد

ب)المساوة في الدخل

ج)التوجيه المركزي للنشاط الاقتصادي

د)العداء للمشروعات الفردية .

[١] ولتير لويس ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٨ .

اولا: كان تكافؤ الفرد فكرة حره في الأصل ثم اعنقها بعد ذلك الاشتراكية وتوجد في الدول المتخلفة فرص لا حصر لها لتطبيق هذه الفكرة عمليا .

ثانيا : المساوة في التربط بالشعار الشيوعي الذي يقول :

لكل شخص على حسب حاجته ولكن الشعار الاشتراكي يقول لكل شخص على حسب عملة

ثالثا :التوجيه المركزي للنشاط الاقتصادي او التخطيط هيومينا المنطقة الاشتراكية حديثا الأول مثل المسالين والاشتراكين الجرد مثل النقابين كانت لهم علاقة مثل المثالين والاشتراكين .

رابعا : وأخيرا نجد العداء في القطاع الخاص قد بدا في الدول المختلفة أساسا في تكل عداء للشركات الأجنبية الضخمة التي تعمل في التعدين او في تجارة الجملة التي اختفى هذا العداء بدرجة كبيرة بعد ان دخلت هذه الشركات في هدنة هذا العداء بدرجة كبيرة بعد ان دخلت هذه الشركات في هدنة هذا العداء بدرجة كبيرة بعد دخلت هذه الشركات مع الحكومات المستقلة بطريقة او باخري ومازال .

المبحث الأول

مفهوم ونشاه ومميزات المصارف الإسلامية

تعريف المصرف :

المصرف– بكسر الراء: اسم مشتق من المصرف . لذلك فإن معرفة معنى الكلمة (المصرف) يتوقف على معرفة معنى (الصرف)

(أولا) تعريف الصرف لغة:

مصدر ثلاثي من باب ضرب ويأتي لمعاني كثيرة منها: فضل الدرهم على الدرهم والدينار في الجودة .

بيع النقد بعضه ببعض: يقال صرفت الدراهم بالدنانير. أي بعتها بها . ومن هذين المعنيين اشتق اسم الصرف والصراف .

يطلق لفظ الصرف ويراد فيه الزيادة ومنه سميت العبادة النافلة : صرفا . وفق ذلك ما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام : (من ادعى إلى غير أبيه او تولى غير مواليه . فعليه لعنة الله والملائكة أجمعين ولا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا). رواه الترمذي

فالمراد بالصرف : النافلة والتي هي الزيادة. والعدل. والفرض الذي هو حق مستحق عليه .

يطلق لفظ الصرف ويراد منه: رد الشيء ١ ونقله من حال إلى حال ودفعه وتسريحه إلى المكان الذي جاء منه . ومن ذلك قوله وتعالى (وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار)الأعراف (٤٧)

(سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض) الأعراف (١٤٦)

(صرف الله قلوبهم) التوبة (١٢٧) وقوله (فاستجاب له ربه فصرف عنه كيدهن) يوسف (٣٤)

مفهوم المصارف الإسلامية

١-التعريف :[١]

سبق للباحث ان استعراض في الفصل الأول ما تعينه كلمة مصرف الناحيتين اللغوية والاقتصادية ، وبقى علينا مايعنيه وصف هذه المصارف من كونها (إسلامية) وقد أسهب الباحثين في تعرف هذا النوع من المصارف وكذلك القوانين التي سمحت بإحداث مثل هذه المصارف في بلدانها.

فالمصارف الإسلامية تنطلق ابتداء من منظور مؤداه : أن المال مال الله ، وان البشر مستخلفون في هذا المال لتوجيهه إلي ما يرضي الله في خدمة عباد الله ، فليس الفرد حرا حرية مطلقة يفعل في ماله ما يشاء لان يده يد عارضه ، والملكية الحقة هي الله خالق كل شيء لذلك فالمصرف الإسلامي لابد أن يلتزم بمبادئ الشريعة التي توجه المال لخدمة المجتمع أولا ، وهو بهذا الالتزام حقق دائما النجاح ، لأن الله تعالى قد أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة ووضع لنا من الشريعة ما تصلح به الدنيا والآخرة

هذا وعرف الباحثون (الدكتور احمد النجار والدكتور غريب الجمال)

---

[١] عبد الرازق ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، مصر القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٢٦- ٢٨

المصرف الإسلامي بتعاريف عدة منها :

أولا: هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس تلتزم بقاعدة الحلال والحرام .

ثانيا: كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا او إعطاء .

ثالثا: بعض التشريعات والقوانين الحكومية عرفت المصارف الإسلامية كما جاء في القانون السوري رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٩ بموجب المادة منه بأنه : [١]

المصرف الإسلامي هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاما بممارسة الأعمال .

المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذا او عطاء ووفقا لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى او في مجال التمويل والاستثمار.

وبذلك يتضح ان الصرف قد يراد به : الفضل . ومبادلة النقد بالنقد والزيادة والنقل والرد

ثانيا: **تعريف الصرف اصطلاحا :**

[١] عبد الرازق ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٣٠ .

عرف الفقهاء الصرف بتعاريف لا تخرج كلها عن معنى مبادلة النقد بالنقد.

ومن ذلك ما جاء في قوله بعض الفقهاء :

الجرجاني من الحنفية : الصرف في اللغة هو الدفع والرد ، وفي الشريعة بيع الأثمان بعضها ببعض .

صاحب الهدايه : الصرف هو : بيع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الأثمان . صاحب الفتح القدير : بيع ما من جنس الأثمان بعضها ببعض.

العدوى من المالكية : الصرف بيع الذهب بالفضة . وأخذها بالنقد .

النووي من الشافعية : إذا بيع الذهب بالذهب او الفضة بالفضة مراطله بيعت الفضة بالذهب سميت صرفا .

ابن قدامه من الحنابلة : بيع الأثمان بعضها ببعض .

وبهذا يتضح صواب ما ذكر أنفا بأن تعاريف الفقهاء للصرف متفقه على انه مبادلة النقد بالنقد .

ثالثا: علاقة المعنى الاصطلاحي بالمعاني اللغوية :

ان العلاقة بين المعنيين واضحة وهو الفضل والزيادة والنقل والرد ومنه دعاء الاستخارة .

فأصرفه عني واصرفني عنه ، البدلين عن مالكه الآخر بالفعل شرط جوازه.

وبهذا يتضح ان مجال استعمال كلمة (الصرف) في اللغة أوسع من مجال استعمالها في الاصطلاح ، وذلك ان معناها الاصطلاحي . هو واحد من معانيها اللغوية ومع ذلك آنفا أوضح بجلاء : (ان مبادلة النقد بالنقد) معنى حقيقي للصرف في اللغة والاصطلاح ، وإذا كان المصرف اسم مكان مشتق من الصرف فإن المقصود به حينئذ لابد ان يكون هو : المكان الذي يتم فيه الصرف او بمعنى آخر : المؤسسة التي تجري فيها الأعمال المصرفية .[1]

رابعا :

المصرف الإسلامي هو المؤسسة التي تقوم بجذب رأس المال الذي يكون عاطلا لمنح صاحبه ربحا حلالا عن طريق أعمال التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقة على جميع المساهمين باعتباره وسيط بين صاحب المال ومستثمر ليحصل على كل حقه في نماء هذا المال .

وعليه فإن المصرف لا يكون إسلاميا إلا إذا كانت أعماله كلها ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية قولا وفعلا وتطبيقا .

في الدول العربية الأخرى والأجنبية :

[1] عبد الرازق ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٤٦.

نعتبر المصارف الإسلامية بالمفهوم المؤسسي كيانات حديثة بالنسبة لتاريخ العمل المصرفي المعاصر ولعل أول تسجيل رسمي حيث لعبارة البنك الإسلامي متمثلا في اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٤م وهي نتيجة لإرادة الشراكة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي لإنشاء هذه المؤسسة الدولية الهادفة الى : دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أما علي صعيد العمل المصرفي التجاري للقطاع الخاص فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة مولد بنك دبي الإسلامي عام ١٩٧٩ ، وهو أول بنك إسلامي متكامل الخدمات والأنشطة يتم إنشاؤه بالمفهوم المصرفي المعاصر .

وقد كان إنشاء بنك دبي الإسلامي مقدمة الانطلاق ومحصلة لعمل دوؤب كانت تموج به الساحة الإسلامية على كل صعيد فقهي وعملي .

ثم استمرت حركة إنشاء وتأسيس المصارف الإسلامية في طريقها نحو التقدم والازدهار إذ أسس عام ١٩٧٧ بيت التمويل الكويتي وفي مصر ظهر بنك فيصل الإسلامي المصرفي وعام ١٩٧٩ بنك البحرين وفي عام ١٩٨٢ مصرف قطر الإسلامي ثم بنك قطر الإسلامي الدولي عام ١٩٩٠م .

وفي عام ١٩٨٢ شهدت ماليزيا تأسيس بنك ماليزيا الإسلامي في أقصى المشرق ليقابله بنك البركة موريتانيا في أقصى المغرب الإسلامي .

أما في مجال تأسيس البنوك الإسلامية فقد اختلفت التصورات **** فهناك بنوك مؤسسة بقانون خاص بها مثل بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك الأردني وهناك بنوك صدر نظامها الأساسي او قانون خاص مثل بنك دبي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي .

وهناك بنوك إسلامية تأسست كشركات خاضعة للأحكام العادية في قوانين الشركات وقانون البنك الساري في بلد التأسيس مثل : المصرف الإسلامي الدولي في اللكسمبرج عام ١٩٧٨م .[١]

لتحقيق رغبات أشخاص حلمت بأن يكون لها مساهمات في إيجاد نظام مصرفي إسلامي أفضل .

٢-ان المصارف الإسلامية أثبتت على مدى ما يقارب من ٣٠ عاما من العمل في دول الخليج العربي وفي معظم البلدان العربية والإسلامية نجاحا في تطوير العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومساهمة جادة في مشروعات الاستثمار والتمويل والتنمية الاقتصادية .

٣-ان المراد بفلسفة العمل المصرفي الإسلامي طبيعة الرسالة التي يحملها والدور الذي يقدمه في مجال أعمال المصارف بشتى أنواعها وصورها ويشمل ذلك أهدافه ومبادئه العامة التي تشكل مظلة تحفظ له مقوماته وتصون خصائصه عن الذوبان او الضمور بسبب المزاحمة القائمة المتمثلة في العمل المصرفي التقليدي .

---

[١] عبد الرازق ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٣٧ .

٤-أخذت المصارف والمؤسسات المالية والإسلامية تتزايد بشكل واضح عام اثر عام حتى أصبحت الأرقام ذات دلالات كما يلي :

بينت إحصاءات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية ان عدد المؤسسات المالية الإسلامية في العام بلغ (٢٨٧) مؤسسة لعام ٢٠٠٣ ويتوقع ان يكون هذا العدد قد فات (٣٠٠) مؤسسة عام ٢٠٠٩ .

ووصل حجم هذه المؤسسات عام ٢٠٠١ الى نحو (٢٦٩) مليار دولار أمريكي وسوف يرتفع هذا الرقم ليصل في تقديرات المجلس الى (٣٠٠) مليار دولار أمريكي .

كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لأصول الصناعة المالية الإسلامية نحو ٢٣% للفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٣ وحسب تقديرات المجلس فإن أصول الصناعة المالية الإسلامية ستصل الى أكثر من تريليون دولار وبلغ معدل نمو صافي الأرباح في الصناعة المالية الإسلامية ٩١% عام ٢٠٠٣ وحققت أكثر من (٥٠) مؤسسة نموا في صافي أرباحها أكثر من معدل نمو الصناعة وكان متوسط نمو العائد على حقوق المساهمين للصناعة المالية الإسلامية خلال ٢٠٠٣ نحو ١٩% .[١]

[١] عبد الرازق ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٤٩ .

كشركة قابضة حيث نجحت في تأسيس المصرف الإسلامي الدولي الدنيماركي عام ١٩٨٢. أما بالنسبة للجانب التشريعي في مجال العمل المصرفي الإسلامي قد بدأت المحاولات الأولى في الباكستان حيث قام البنك المركزي بتشكيل عدة لجان عمل وشكلت لجنة من كبار مسئولي البنوك الخمسة المؤممة لإعداد الخطوات العملية لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي .

وفي ماليزيا تم تشكيل لجنة وطنية للبنك الإسلام وبناء على توصيات اللجنة صدر قانون البنوك الإسلامية .

أما في إيران فقد تضمن دستور جمهورية إيران الإسلامية قواعد اقتصادية محددة من ضمنها منع الربا والاحتكار ، وبناء على ذلك النص الدستوري فقد تم إصدار القانون المصرفي الإسلامي عام ١٩٨٣ .

كما أصدرت تركيا قانون خاص لتنظيم نشاط التمويل اللاربوي (بيوت التمويل الخاصة) عام ١٩٨٣ .

وأصدرت جمهورية السودان قانونا شاملا لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي بالقانون العام ١٩٩٣ .

وفي الجمهورية اليمنية صدر القانون (٢) لعام ١٩٩٦ بشأن المصارف الإسلامية وأما في سوريا فقد صدر القانون ٣٥ لعام ٢٠٠٩ الخاص بإحداث المصارف الإسلامية والذي بموجبه تم تأسيس ثلاثة مصارف إسلامية في الجمهورية العربية السورية هي :

١-بنك سوريا الدولي الإسلامي

٢-بنك البركة سوريا

٣-بنك الشام الإسلامي

وان الحديث عن واقع المصارف الإسلامية يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

١-ان موضوع المصارف الإسلامية ليس من باب سلبيات النظام المصرفي التقليدي ولكن من باب ان هناك ممارسات إقليمية ودولية للمصارف الإسلامية على ارض الواقع عملت على تشجيع استثمار مجموعه من الأفراد الذين يحبون التوجه لهذه المصارف وكذلك من باب ان النظام الاقتصادي الإسلامي قادر على مواجهة كل التحديات وقادر على الصمود في أسواق الاستثمار الدولية ويستطيع بتكاتف الأراد والحكومات من بسط نفوذه ليرقى هذا النموذج ويتسع من وانتشار وانتشاره على المستوى المحلي .

مزايا المصارف الإسلامية :

يتميز المصرف الإسلامي علي البنوك التجارية بمزايا عديدة نذكر منها ما يلي :

١-لا يتعامل بالفائدة أخذا او عطاء لأنها ربا تحرمها الشريعة الإسلامية وكافة الشرائع الأخرى وذلك بنص القرآن الكريم سورة البقرة (الآية ٢٧٨ – ٢٧٩ والتي ذكرت سابقا) .

٢-يقوم المصرف الإسلامي بإحياء فريضة الزكاة وتنظيم وظيفتها كأساس التكافل الاجتماعي .

٣-يعتمد المصرف الإسلامي على ان المشاركة والمضاربة خير بديل للفوائد الربوية .

٤-ان الاستثمارات بأشكالها المختلفة هي المصدر الرئيسي لإيرادات المصرف الإسلامي .

٥-يقوم المصرف بتجميع وجذب الودائع المختلفة وعلى الأخص الادخارية والعمل على استخدامها ما أمكن في ما يخدم المناطق والتجمعات المحلية .

٦-وبالتالي فان المصرفية الإسلامية قائمة على الأسس المستمدة من الفقه الإسلامي في أبواب المعاملات المالية وهي المشاركة والمضاربة للاستثمار المشترك الإسلامي وإذا كان بحاجة للتمويل تكون الأدوات صيغ المتاجرة والتي تقدمها المصارف الإسلامية بصفتها التاجر الوسيط او الممول من البيع بالمواجهة والسلم الذي هو يبيع مواد خام بتسليم مؤجل وثمن فوري والبيع الأجل بيع سلع بتسليمها فورا وتأجيل الثمن او تقسيمه والاستصناع والمقاولات وإذا كانت حاجة المتمول للمنافع دون الأصول كانت الاجارة هي الأداة المناسبة وهنالك عقود أخرى مساعدة مثل الرهن والحوالة والكفالة والوكالة .

٧-ان عمل المصارف الأساسي هو الوساطة المالية وهذه العقود كانت تحقق هذا الدور فمن يرغب بوسيط مالي بعيدا عن الفائدة يمكن للمصرف الإسلامي تمويله بالسلع علي أساس البيع المؤجل او المرابحة او السلم ومن يريد المنافع من الأشياء والخدمات من الأشخاص ولا يملك او لا يرغب في اقتناء الأصول تكون الوساطة المالية معه بعقد الإجارة او الاستصناع ومن يريد الاستثمار فهناك المشاركة والمضاربة والوكالة بالاستثمار . [١]

[١] عبد الرازق ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكرة ،٥٦ .

٨-من المعلوم ان المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى ولما كانت هذه المصارف تقوم على إتباع منهج المتمثل بأحكام الشريعة الغراء ، لذا فإنها وفي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله ، وهذا يدفعها الى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد ، والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام . ومما يترتب عليه ما يأتي :

أ- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الأساسية للإنسان .

ب-التحري في ان يقع المنتج – سلعة كانت أم خدمة – في دائرة الحلال .

ت-التحري في ان تكون مراحل العملية الانتاجيه (تمويل _تصنيع –بيع- شراء) ضمن دائرة الحلال .

ث-التحري في ان تكون كل أسباب الإنتاج (أجور – نظام عمل) منسجمة في دائرة الحلال .

ج-تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر الى العائد الذي يعود للفرد .

٩-ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية : [١]

[١] عبد الرازق ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٤٥ .

هذا يأتي من ناحية ان المصارف الإسلامية بطبيعتها الإسلامية تزاوج بين جانبي الإنسان المادي والروحي ولا يجوز فصل الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية .

والمصرف الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فقط بل انه يعد التنمية الاجتماعية أساسا لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته ، ويعمل لصالح المجتمع ، فالمصرف الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلي مستحقيها من الأصناف الثمانية التي ذكرها القرآن الكريم ، كما ان يحاول رفع المستوى المعاشي للمجتمع ، من خلال سياسته الاستثمارية ، ويفتح أبواب الرزق أمام الجميع ، وذلك من خلال المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التابعة له .

المبحث الثاني

مقارنة أساليب التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

مقارنة بين تكلفة التمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة في البنوك الإسلامية وتكلفة التمويل بالقروض في البنوك التقليدية :-

تتمثل تكلفة التمويل بالمشاركة في نسبة مشاركة البنك الإسلامي في الربح الإجمالي للمؤسسة بينما تتمثل تكلفة التمويل بالقروض في معدل الفائدة الذي يقترضة . البنك التقليدي على أساس نصيب مبلغ القرض .

أي ان المؤسسة تقوم بالمفاضلة بين المصدرين على أساس نصيب البنك الإسلامي من الربح الإجمالي للمؤسسة في حالة التمويل الإسلامي والفائدة التي يحصل عليها البنك التقليدي في الحالة الأخرى واختيار المصدر الأقل تكلفة ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالعلاقات التالية

RΞالربح الإجمالي المتوقع للمؤسسة

P%Ξالربح الإجمالي المتوقع للمؤسسة

I Ξالربح الإجمالي المتوقع للمؤسسة

الحالة الأولى : حصة البنك في الأرباح الكبيرة من الفوائد أي ان :

(P%×R)>١ (١)

في هذه الحالة سنختار المؤسسة البنك التقليدي لانه اقل تكلفة من البنك الإسلامي .

الحالة الثانية : حصة البنك في الأرباح اقل من الفؤائد أي ان :

(٢) ١> (PI×R)

١-مقارنة بين تكلفة التمويل بالمشاركة التالية وتكلفة التمويل بالقروض تفترض ان لدينا مؤسسة تريد الحصول على مبلغ ٦٠,٠٠٠ ج ولديها يرلين الحصول على هذا المبلغ أي البنك التقليدي بمعدل فائدة ١٢% وتتوقع المؤسسة ثلاثة حالات للنتيجة الاجمالية للمشروع ٦٠,٠٠٠ ج ٧٢٠٠ج ، ٥٠,٠٠٠ج حيث تحتار المؤسسة المصدر الأقل تكلفة حسب كل حالة ويمكن توضح ذلك من خلال الجدول :

مقارنة أساليب التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية جدول رقم (٢٤) :

المفاضلة بين التمويل بالقبض في البنك التقليدي والتمويل بالمشاركة في البنك الإسلامي بمعيار التكلفة حسب نتيجة عائد المشروع .

جدول (١/٢/٢)

البيان الحالة	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
راس مال (١)	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
تكلفة التمويل التقليدي ١٢% × (١)	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
تكلفة التمويل الإسلامي ١٥% ×(٢)	٧٢٠٠	٨٦٤٠	٦٠٠٠

اختيار المصدر	نفس الشئ	اختيار التمويل التقليدي	اختيار التمويل الإسلامي

من خلال هذا الجدول تنتج ان في مستوى ربح اجمالي يقدر ب ٦٠,٠٠٠ دج فان المؤسسة تتحمل نفس التكلفة اما في مستوى ربح يقدر ٧٢٠٠٠% ج فان المؤسسة تختار البنك التقليدي.

وفي منتدى ربح اجمالي بقدر قيمة ٥٠دج فان المؤسسة تختار البنك الإسلامي لانه اقل تكلفة من البنك التقليدي أي بعبارة أخرى الفرص التي يمنحها البنك الإسلامي للمؤسسة المتضرب لا يوجد لها البنك التقليدي كما ان البنك الإسلامي يشارك في خسائر المشروع اذا حدث خلاف البنك التقليدي الذي لا يتحمل أي خسائر مع المشروع المعدل بل تزيد في خسائر بتحملها الفوائد المستثمرة وتتعلق بالمبلغ القرض .

ولا تعتبر تكلفة التمويل الإسلامي في حالة تحقق الخسارة معدومة فقط بل انها تتحول من تكلفة أي وقد يساهم في تخفيض قيمة الخسارة .

ج/ مقارنة بين تكلفة التمويل بالمضاربة وتكلفة التمويل بالقرض لتكن نسبة مشاركة البنك ٥٠% والتكلفة ١٥% من المبلغ الإجمالي للتمويل بالاقتراض بفائدة .[١]

[١] محمد جلال : تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة مرجع سابق ص ٢٤ – ٢٠٠٦م

وفي منتدى ربع اجمالي بقدر قيمة ٥٠ج فان المؤسسة تختار البنك الإسلامي لانة اقل تكلفة من البنك التقليدي أي بعباره أخرى الفرص التي يمنحها البنك الإسلامي يشارك خسائر مع المشروع الممول بال تزيد من خسائر يتحملها الفؤائد المسيطرة وثانية تتعلق بالمبلغ القرض .

مقارنة أساليب التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية .

جدول (٢/٢/٢) مقارنة بين التمويل بالمضاربة والتمويل بالقرض عند مشتريات ربح .

مشروع الخسارة R	اقتراض ١٥%	وضع المؤسسة بالمضاربة	وضع البنك بالمضاربة
١٠% خسارة	١٥% +١٥خسارة	تضر جهدها	١٥% خسارة
٠٠	١٥تخسر الفائدة	تخسر جهدها	لايحقق ربح
١٠%	٠٠	٥%	٥%
٢٠%	١٠%	١٠%	١٥%
٣٠%	٢٠%	١٥%	١٥%
٥٠	٤٠%	٢٥%	٢٥%

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :-

- حالة الخسارة :

-في حالة الخسارة بمقدار ١٠% المؤسسة تتحمل خسارة مقدارها ٢٠% -١٠% خسارة المشروع و ١٠% فوائد عن المبلغ المقترض من حيث التمويل بالمضاربة المؤسسة تخسر جهدها .

-في حالة الا ربح و لا خسارة يجب على المؤسسة وضع الفائدة عن المبلغ المقترض اما في حالة التمويل بالمضاربة فالمؤسسة تخسر جهدها وعملها فقط .

- حالة الربح :

لا تحقق المؤسسة ربحها في حالة الاقتراض الابعد ان تفوق نسبة العائد معدل الفائدة على العكس من حالة التمويل بالمضاربة فانه يحقق ربحا بمجرد نحقق ربح المشروع غير اننا يمكن ملاحظة ارتباط عائد المؤسسة ويذكر بمستوى العائد الكلي المحقق R.

حيث تتساوى بالنسبة له تكلفة التمويل عند مستوى ربح ٢٠% بفائدة من جهد وضيف المضاربة من جهة أخرى .

اما عند الحالتين :-

R~< ٢٠% : يتطبع البنك ان يطالب معدل مشاركة اكبر من ٥٠%[١] تساوي تكلفة التمويل المؤسسة من تكلفة الاقتراض بفائدة لا لجا هذا الأخير للتمويل من البنك التقليدي بدلا من التمويل الإسلامي .

[١] - محمد بوجلال : تكلفة التمويل في البنوك التقليدية -البنوك الإسلامية دراسة مقارنة مرجع سابق ص ٢٤- ٢٠٠٢م

مقارنة أساليب التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية .

وبناء على ما سبق يمكن القول بان فرصة تحقق مخاطر انخفاض العائد الفعلي على الاستثمار كان في البنوك الإسلامية اكبر بكثير عنه في البنوك التقليدية .

ثانيا : من حيث تاثير مخاطر الاستثمار على البنوك :-

١-في البنوك التقليدية :-

من خلال تحليل طبيعة مخاطر الاستثمار في البنوك التقليدية اتضح ان معظم هذه المخاطر ومخاطر مباشرة على نشاط عمل البنك ليس على البنك ذاته حيث انه في حالة هذه المخاطر فسوف تؤدي الي التاثير السلبي على نشاط الاستثمار العميل المفترض من حيث البنك وتدخل البنك في هذه الحالة انما هو لضمان استرجاع الغرض وفوائدة فاذا استرد البنك حقوقه فلا ضرر من حدوث هذه المخاطر .

وكل اهتمام البنك من دراسة هذه المخاطر انما هو لسلامة أمواله وفوائد حتى ولو حدث خلل لنشاط العميل فيها يعد سبب هذه المخاطر فالبنك التقليدي استرد .[١] البنك حقوقة بصرف النظر عن الربحية التي يشهدها العميل او العائد على الاستثمار من الأموال المقترضة وبالتالي لا يهتم البنك بتخفيف ربح العميل طالما انه يحصل على استحقاته .

٢- في البنوك الإسلامية :

[١] - محمد بوجلال : تكلفة التمويل في البنوك التقليدية ال-بنوك الإسلامية دراسة مقارنة مرجع سابق ص ٢٥-١٩٥٠م

ومن تحليل الطبيعية المميزة المخاطر للاستثمار في البنوك الإسلامية اتضح الا هذه المخاطر مخاطر مباشرة على البنك الإسلامي والمؤسسة معا لان البنك الإسلامي ليس صاحب فرض وفائدة انما هو شريك او مضارب او مستأجر او صانع أي تاثير على نشاط المؤسسة سوف يؤثر على عائد البنك نشاطة.

حيث ان العملية الاستثمارية تعتمد على أساس المشاركة وتفاعل راس المال مع العمل بمعنى تحميل كل طرف من للاعباء (المخاطر) بقدر ما يحصل عليه من مميزات (العائد) وبالتالي فان البنك التقليدي ليس عليه ان يهتم بدخل المقترض في نهاية المضاربة بأكثر مما هو ضروري للاستهلاك التاني للقرض تكن في النظام الإسلامي يكون تحديد المبلغ الحقيقي للربح الذي يكبر المضاربة ضروريا لحساب نصيب البنك من عملية المضاربة ولهذا يواجة البنك الإسلامي مخاطر مزدوجة .

مقارنة أساليب التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية .

تتمثل مخاطر البنك الإسلامي في :-

- المخاطر الأخلاقية الناشئة عن تصريح المؤسسة المضاربة بخسارة ربح .
- المخاطر التي تنشا عن سلوك قول لسوق السلوك مختلف عن الواقع .

ثالثا : حيث تاثير مخاطر افلاس المؤسسة المقترضة على حقوق البنوك .

رابعا : من حيث وجود اثر مخاطر الاستثمار في البنوك

١-مخاطرات ذات اثر على البنك الإسلامي وليست ذات اثر على البنك التقليدي :

ومخاطر الوعود غير الملازم بالشراء (التمليك).

وهذه المخاطر ذات اثر كبير في صيغتي المرابحة للأمر بالشراء وللإجار مع الوعد بالتملك .

- مخاطر شرعية :-

وهذه المخاطر ذات اثر على البنك التقليدي وليست ذات اثر على البنك الإسلامي :-

- مخاطر معدل الفائدة

تم تحليل هذه المخاطر من صيغ الاستثمار في البنوك التقليدية وليست لهذه المخاطر اثر مباشر في البنوك الإسلامية حيث ان البنك الإسلامي لا يتعامل بالفائدة اخذ وعطاء فلا توجد في محفظة الأوراق المالية والإسلامية أوراق بفائدة ثابته ولذلك فليس هناك اثر مباشر من انخفاض او ارتفاع أسعار الفوائد في السوق .

-مخاطر المراجعة المالية : تزداد الرافعة المالية لاي شركة باستخدام الأموال المقترضة.

تعريف البنك التجاري :-

ما هو البنك ؟

هو مكان تجمع الأموال على شكل ودائع او مدخرات صغيرة او اشتراكات يتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعا لدرجة استقرارها ومقدارها وحجمها .

ما هو البنك التجاري ؟

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في فيدل الودائع وضع الائتمان والبنك التجاري لهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال .

عرف بعض الكتاب البنك بانه (المنشاة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفه لها) .

ويرى الاخرون في البنك التجاري (مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها) .

بالرغم من تعدد التعاريف الا انها جميعا تشترك او تتفق بان البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة او منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع او افتراض لغير استخدامها في مجالات استثمارية مستعملة لتحقيق عدة اهداف من أهمها :-

١) الحصول على عائد مناسب لها كي البنك (هو العائد على راس المال) .

٢) تنظم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى افراد بها يعود بالنفع عليهم والخدمة للاقتصاد الوطني .

ويمكن تتخذ أي مؤسسة صفة البنك التجاري لابد من توافر عدة شروط من ضمنها التشريعات المصرفية وهي :-

١/ ان الاعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الأهداف للاعتماد وليس نشاطا طارئا مؤقتا .

٢/ ان المتاجرة بالنقود التي يمارسها هدف على سبيل الأهداف تعني ان الأموال يستخدمها في عملياته هي من الأموال التي يتقاضاها من الجمهور افرادا او مؤسسات على شكل ودائع او قروض او ما في كلها .

تقدم البنوك التجارية خدمتها المصرفية للجمهور ، دون تميز كما يتيح المدخرين فرص متنوعه لاستعمار مدخراتهم وتعتبر البنوك التجارية من اكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقترضين (المدخرين) المقترضين .[١]

الربحية .

تأثير ربحية المصرف :

١-مصارف ربوية :

أ/ زيادة عدد المصارف في السوق .

ب/التقدم التقني وتكاليفه .

ج/ انخفاض الهامش بين الفائدة (الربا) المدينة والدائن .

٢-مصارف إسلامية :

أ) الحالة الاقتصادية العامة في البلاد .

ب)التقدم التقني وتكاليفه

[١] - محمد بو جلال : تكلفة التمويل في البنوك التقليدية البنوك الإسلامية دراسة مقارنة مراجع سابق ص ٢٧-٢٠٠٧م

العائد :

١-مصارف ربوية العائد هو الفائدة الربوية ... وهي عائد المال الذي تقترضه المشروع .وهي محدودة القيمة يتعين سدادها في مواعيد محدده سواء حقق المشروع أرباحا اولم يحقق ويلتزم المشروع بسداد المال المقترض الذي تدفع عنه الفائدة وبنفس قيمته دون زيادة او نقصان وتعتبر الفائدة من ضمن الأعباء التي يتحملها المشروع ويجب خصمها من الإيرادات قبل تحديد ربح المشروع .

٢-مصارف إسلامية : العائد هو الربح او الخسارة وهو زيادة عائد أصحاب المشروع سواء ساهموا في المشروع بجهدهم او بأموالهم أي بالاثنين معا ولا يمكن تحديد الربح بصورة قاطعة الا بعد انتهاء اعمال المشروع ولما كانت المشروعات تستمد عائدة لمدة طويلة ولما طويلة ولما كانت من غير المقبول ان ينتظر المساهم كل عمر المشروع ليحصل على ربحه اصطلح على تحديد الربح كل مدة يتفق عليها المساهمون في المشروع بتغير قيمة الربح وتذداد حقوق أصحاب المشروع في راس المال وفي الأرباح بزيادة قيمة الأموال المستثمرة في المشروع او بزيادة أرباحه والعكس أيضا ولذلك لا يرد من راس المال لا صحاب المشروع في حالة الخسارة والا ما يتبقى منه بعد حسم الخسارة .

*مخاطر تحقق العائد .

١-مصارف ربوية الفائدة عائد اكبر يعادل الفائدة الربوية وهو عائد ثابت ما يسهم في تحول الاستثمارات الي الإيداع فائدة بدل الاستثمارات بالأسهم في سوق المال .

المبحث الثالث

مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

في هذا القسم سوف نتناول كافة الجوانب بين المصارف التقليدية لمقرنتها مع المصارف الإسلامية ، اما اوجهه

المقارنة فهي كالاتي :-

المفاهيم العامة :-

- **والوظيفة الأساسية .**

١/ مصارف ربوية : الإقراض والاقتراض (الاتجار في السلع والخدمات بمختلف اشكال التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة).

٢/ مصارف إسلامية : المضاربة الشرعية هي نجمع الأموال وتستثمرها مقابل حصة محدده من ربح غير معروف مقداره .

- **الأهداف العامة :**

١/ مصارف ربوية : تعظم حقوق المساهمين من خلال اقتراض المال من المدخرين واقتراضة بفارق بمثل ربح المصرف مع التوفير على عاملي المخاطر والربحية في جميع تعاملاتها .

٢/ مصارف إسلامية :

اقتصاديا : تعظم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناجمة عن ممارسة الاعمال الشرعية وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهما نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي .

اجتماعيا : تطهير المعاملات المصرفية من الربا ورفع الحرج عن المسلمين وإعادة بناء النظام الاقتصادي على أساس الإسلام ودعم التنمية وفق احكام الشريعة .

- الضوابط المهنية :

١/ مصارف ربوية : إدارة الدخول والخصوم بأفضل ربحية ممكنه على أسس اقتصادية من خلال سعر الفائدة .

٢/ مصارف إسلامية : إدارة الدخول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة على أسس اقتصادية مضبوطة بأسس شرعية تفردها الهيئة الشرعية للمصرف .

- موارد الانصراف عموما :

١/ مصارف ربوية :

*الودائع بغرض الاستثمار عن طريق الاقتراض .

*حقوق الملكية .

*أجور الخدمات المصرفية

٢/ مصارف إسلامية :

*أرباح الودائع المستمرة شرعا

*حقوق الملكية .

*أجور الخدمات المصرفية

*العمليات والاهداف .

١/مصارف ربوية : قوانين المصارف العالمية

٢/ مصارف إسلامية : ضوابط الشريعة الإسلامية

*الوساطة المالية بين العميل والمصرف .

١/ مصارف ربوية : تنفيذ مغرض ومقترض

٢/ مصارف إسلامية : تنفيذ لشريك او وكيل باجر

*الأنشطة المالية :

١/ مصارف ربوية : علاقة مدين ودائن بين المودع والمصرف من جهة وبين المقترض والمصرف من جهة أخرى وسعر الفائدة ،الربا، يمثل سعر الدين ويعكس تكلفة الفرضية البديلة للنفوذ .

٢/ مصارف إسلامية : الصيرفة الإسلامية تخاطر بعاملي الإنتاج العمل وراس المال معا فلا يدفع لعنصر العمل الا بعد القيام به ولا يقدم العائد لراس المال ان لم يتعرض لنفس المخاطر أيضا بالفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار .

المال بالنسبة :

١/ مصارف ربوية : سلعة يتم الاتجار فيها

٢/ مصارف إسلامية : وسيلة يتم الاتجار بما .

الضمانات المطلوبة .

١/ مصارف ربوية : عقارية وتجارية وشخصية

٢/ مصارف إسلامية : ضمان المشروع ودراسة جدارة او تقديم الكفلاء والضمانات الأخرى .

التضخم .

١/ مصارف ربوية : يعادل سعر الفائدة السائدة على اقل تقدير .

٢/ مصارف إسلامية : لا يجوز لان المصرف شريك في الربح والخسارة .

مصدر عائد المساهمين (ملاك المصارف).

١/ مصارف ربوية : المال الخبث بسبب ما فيه من ربا محرم لاعتماد على الفائدة الربوية وهي عكس كسب اكيد .

٢/ مصارف إسلامية :المال الطيب لا اعتماده على الربح الحلال وتعرضه للغنم والغرم أي الربح والخسارة .

المساهمة في تحويل الزكاة .

١/ مصارف ربوية : لا يساهم

٢/ مصارف إسلامية : يساهم .

حسم السندات .

١/ مصارف ربوية : موجود مقابل فائدة ربوية

٢/ مصارف إسلامية : غير موجود لا نه يعتمد على الربا .

*التعامل مع المصارف الأخرى .

١/ مصارف ربوية : على أساس الفائدة الربوية

مصارف إسلامية : على أساس صيغ التمويل الإسلامية وفي المعاملات الجائزة شرعا .

العلاقة مع المصرف المركزي .

١/مصارف ربوية : على أساس الفائدة الربوية

٢/مصارف إسلامية : وديعة بدون فائدة ربوية

*اسهم المصارف تباع بالبورصة

١/مصارف ربوية : نعم

٢/مصارف إسلامية : نعم

*الرقابة الشرعية :

١/ مصارف ربوية : غير موجود

٢/مصارف إسلامية : موجوده ويجب ان تكون ذات سمعة جيدة .

*درجته الإفصاح والشفافية :

١/ مصارف ربوية : حسب المعايير الدولية

٢/ مصارف إسلامية : حسب المعايير العالمية الإسلامية

*استثمار الأموال .

١/مصارف ربوية : توجه الغالبية العظمى من استثمارات المصارف الربوية الي القروض وتحصل على فائدة مقابل ذلك .

٢/مصارف إسلامية : المضاربة هي إعطاء المال من رب المال لمن يعمل فيه نظير حصة من الربح المعلوم .

*استثمار الأموال الفائضة .

١/ مصارف ربوية : هي سندات الخزينة بفائدة ربوية .

٢/ مصارف إسلامية : هي مشاريع على أساس صيغ التمويل الإسلامي .

يرتكز المصرف على .

١/ مصارف ربوية :-

أ/ العملاء الأكثر ضمانة لا نه يسعى الي ضمان استرداد أمواله .

ب/ الضمانات المقدمة .

٢/ مصارف إسلامية :

أ/ المشاريع الأكثر ربحية وانتاجية لا نه يسعى لضمان نجاح المشاريع بصفة شريكا .

ب/ الدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية .

الموظفون .

١/ مصارف ربوية : مؤهلون

٢/ مصارف إسلامية : مؤهلون وذو كفاءات عالية تتوافر لديهم خبرات سوقية في الاعمال التي تتم ممارستها .[١]

*هل يشترط التعامل مع المسلمين فقط

١-مصارف ربوية : لا

٢-مصارف إسلامية : لا

[١] - عدنان العريفي الوسيط في إدارة المصارف ص ٣٦٢ مرجع سابق .

هل يتعامل بغير الافتراض والاقراض

١- مصارف إسلامية : نعم

الأنشطة التي تمارسها .

١-مصارف إسلامية : نعم

٢-مصارف إسلامية : أنشطة غير محصورة في قطاعات محدده وبصيغ متنوعه لذلك فنشاطاتها أوسع .

-هل يمارس المصرف الصرفة الإسلامية .

١-مصارف ربوية : أحيانا كنوافذ إسلامية .

٢-مصارف إسلامية : طبعا .[١]

بنود الاختلاف في ميزاني بنك تجاري عادي وبنك إسلامي :-

يمكن التمييز بين ميزاتي بنك تجاري تقليدي وبنك إسلامي بملاحظة مكونات كل من الأصول والخصوم في ميزانية كل منهما :-

- غياب بند القروض بأجمالي من ميزانية البنوك الإسلامية فيما عدا بعض السلفات ذات الطبيعة الخاصة .
- غياب بند الأوراق التجارية المخصومة من ميزانية البنك الإسلامي .

[١] - سامر مظهر فنطغجي ، الغروض الجوهرية بين المصارف الإسلامية مرجع سابق ص ٨٨

- ظهور بند متميز بعنوان الاستثمار في عمليات المشاركة والمرابحة وهي البديل من عمليات منح القروض في البنوك التجارية .
- ظهور ودائع الاستثمار شكل واضح في خصوم ميزانية البنك الاسلامي[1].

جدول(٣/٢/٢) يوضح ببنود ميزانية بنك إسلامي :-

الأصول	الخصوم
نقدية بالصندوق والبنوك والبنك المركزي	ودائع التوفير
تمويل صفقات خارجية واعتمادات مستنديه	ودائع الاستثمار

[1] ـ عدنان العريضي ، الوسيط في إدارة المصارف ، ١٩٩٦م ص ٣٦٢.

سندات وحسابات مدينة أخرى	حسابات جارية وامانات وحسابات اخرى
استثمارات في عمليات مشاركة ومربحة	المخصصات
اسهم في مشروعات تابعة	راس المال المدفوع
سيارات واثاث ومعدات	احتياطي رأسمالي
مباني واراضي	احتياطي قانوني
التزامات العملاء مقابل اعتمادات مستنديه وكفالات	الأرباح المقترح توزيعها
	التزامات عن اعتمادات مستنديه وكفالات

موارد وخصوم المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية :-

أولا : موارد البنوك التقليدي :-

- **راس المال :-**

ويقصد به أموال البنك الخاصة التي يبدا بها نشاطه عادة ويظهر في الميزانية ضمن الخصوم ان تقابله في الأصول أشياء لا تتعرض لخطر المضاربة كالعقارات والأوراق المالية القيمة الي حدما .

- **القروض :-**

ويقصد بها الأموال التي يقترضها البنك من الجمهور عند اصدار سندات يتعهد فيها برد هذه الأموال مع فائدتها في ميعاد محدد ، ويتوقف اصدار القروض الي حد ما على الحالة الاقتصادية العامة وازدهار الاعمال ونشاط البنك وقدرته على استثمار هذه الأموال.

- **أموال العملاء :-**

تعتبر اهم مورد نقدي للبنك فاذا كانت تستحق الدفع بمجرد الطلب فان البنك يمنحها فائدة ضئيلة وبشروط خاصة كان يزيد الرصيد عن مبلغ يحدده ويقوم البنك باستثمار بعضها يضمها في عمليات ذات اجل قصير بحيث يمكن الحصول عليها في اقرب فرصة [1].

ثانيا : موارد البنوك الإسلامية :-

تعتمد المصارف الإسلامية في مواردها على أموال المساهمين أولا ، واموال المودعين ثانيا ، وارباح الاعمال المصرفية التي تمارسها ثالثا .

وتتمثل أموال المساهمين في حصص الشركاء التي تكون في الفقه الإسلامي شركة العنان التي يكون فيها لكل شريك مال وعمل ، ولكن لا يشترط التساوي في الحصص والتوزيع والسلطات وعمل ، ولكن لا يشترط التساوي في الحصص والتوزيع والسلطات وعمل ، ولكن لا يشترط التساوي في الحصص والتوزيع والسلطات او عن طريق شركه المضاربة التي تتألف من طرفين احدهما يقدم مالا والأخر يقدم عملا مع توزيع الربح بينهما حسب الاتفاق ،وان حصلت

[1] - عيسى عبده ، دراسات في الاقتصاد الوضعي ، معهد الدراسات الإسلامية ، ٤٣ شارع الاخسير الروضة ص ٧٢ – عام ١٩٩٧م

خسارة وقعت على درب المال ، يخسر العامل جهده ونشاطه ، كما تتمثل أموال المساهمين باسهم عادية بين الشركاء دون تمييز مساهم واخر في الحقوق والواجبات . اما أموال المودعين فتتم عن طريقين :-

١/ الودائع غير الاستثمارية، وتسمى في الفقه الإسلامي القرض الذي يقدمه صاحب المال على ان يسترده بشكل مضمون دون عائد او استفادة من ذلك .

٢/الودائع الاستثمارية، وتسمى في الفقه الإسلامي المضاربة او القراض الذي يقدم فيه صاحب المال ودائعه لتكون له حصة في الربح وتحدد مسبقا مع احتمال تعرضه للخسارة . والودائع الاستثمارية قد تكون حاله (تحت الطلب) او مؤجلة لا جل معلومة ، قصيرة او متوسطة او طويلة ، وقد تكون عامه في جميع اوجه الاستثمار ، او مخصصة في استثمار معين ، وتكون حصة الأرباح مختلفة بحسب كل نوع ، ومثل ذلك شركتا المزارعة و المساواة المشروعات بين بيت المال والعمل ، وتشابهات المضاربة .

والفرق بين القرض الربوي والمضاربة ان القرض الربوي يحدد له فائدة ربوية تبعا للمبلغ والزمن، اما المضاربة فالربح الفعلي يقسم بين صاحب المال والعامل بنسبة متفق عليها ،والخسارة على أساس راس المال وحده ، ويخسر العامل عمله .[١]

*بعض إيرادات المصارف الإسلامية :-

[١] - علاء الدين الزعتري ، معالم اقتصادية في حياة المسلم مصر القاهرة ،ص ٢٠٣ -٢٠٤ عام ١٩٨٩م

تحصل المصارف الإسلامية على إيرادات معروفة وتتفق في ذلك مع المصارف التجارية بشرط تجنب الربا وشبهاته ، فمن ذلك :-

١/ رسوم الخدمة :-

ان المصارف الإسلامية تأخذ رسوم خدمة من عملائها المقترضين ، وهو مجرد مصاريف فعلية تحملها المصرف في سبيل القرض ، وهي جائزة شرعا ، كالمصارف التي يكبدها الكفيل وتجنبا من الفائدة الربوية التي تؤخذ بنسبة مئوية من مبلغ القرض وحسب مدته .

واقر مجمع الفقه الإسلامي بجده جواز الأجور على خدمات القرض ، على ان تكون ذلك بحدود النفقات الفعلية ، فان ذاوات على ذلك فهي من الربا المحرم شرعا .

وذلك عن طريق المشاركة بأنواعها والمضاربة والمرابحة .

٢/ فوائد الأموال المودعة في الخارج :-

اذا اضطر المصرف الإسلامي لا يداع بعض أمواله في المصارف الأجنبية ، فترى بعض المصارف ان تأخذ الفوائد الربوية المستحقة على ودائعها ولا تتركها لهذه المصارف الربوية المستحقة على ودائعها ، ولتتركها لهذه المصارف الربوية ، ثم تتصرف فيها المصارف الإسلامية في وجوه الخير والمصالح العامة ادفعها لا شد الشرين وارتكاب بأخف الضرر بين ، ولا يجوز للمصارف الإسلامية ان تنتفع بها في مصالحها الخاصة الانها ربا محرم .

٣/ التعويض المفروض على المدين والمماطل :-

اذا اضطر المصرف الإسلامي او اشترى سلعة بالنسبة بالنسيئة ، واستحق القسط او القرض او الثمن وتتأخر المدين عن السداد ، وماطل في الأداء بدون عذرا مع قدرته وملاءته افقد افقي بعض العلماء المعاصرين تقديم هذا المماطل المليء بالتعويض عن الفرد في المماطلة بما تقدره المحكمة بناء على رائي اهل الخبرة وليس باتفاق مسبق ومحدد على ذلك ، وقال بعض العلماء يجوز الاتفاق على التعويض دون الرجوع الي المحكمة .

واستند العلماء في جواز التعويض المأخوذ من المدين المماطل بالحديث الصحيح عن رسول الله قال :(لي الواجد يحل عرضه وعقوبته) وقوله (ماطل الغني) واقر تبعض المؤتمرات الفقيه اخذ التعويض من المقترض المماطل بشروط أهمها : ان يكون موسرا قادرا الأداء ، ويمتنع بدون عذرا ، وان تدفع هذه التعويضات لجهات خيرية ومصالح عامه ، وليستفيد منها المصرف الإسلامي خشية الواقع في الربا وتكون الغاية الجدوى في التعويض حمل المدين المماطل على الأداء في الوقت المناسب ، وحملة حمل المدين المماطل على الأداء في الوقت المناسب ، وحمله على عدم التقصير الذي يلحق الضرر بالمصرف أولا ، وأصحاب الأموال المودعين ثانيا .[1]

ولقد ناقشت الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت في ٣٠-٣١ اكتوبر – ا نوفمبر ١٩٩٥م هذا الموضوع ومما جاء في القرار ما يأتي :-

[1] -علاء الدين الزعرتي ، معالم اقتصادية في حياة مسلم الإسكندرية ، ص ٢١٧ -٢١٨ .

- معالجة المديونيات المتعثرة .

أ/ يجوز الاشتراط في عقد المداينة بان تختلف المدين عن سداد قسط من أقساط الدين يترتب عليه حلول جميع الأقساط .

ب/ الشرط الجزائي اذا كان محل الالتزام عملا فانه جائز اما اذا كان دينا فلياجوز .

ج/لا مانع من مطالبة المدين المماطل بزيادة عن الدين تصرف بمعرفة البنك في وجوه الخير ، وبذلك يؤمن من تساهل المدين بالوفاة بديون البك الإسلامي .

د/يجوز للدائن في حالة تعثر المدين في سداد الدين ان يشتري جزءا من عين السلعة التي سبق ان باعها الي المدين بحيث يصبح شريكا للمدين فيها ، وتجري مقاصة

هـ/ يجوز للدائن في حالة المدين في سداد الدين ان يشتري المعدات التي باعهاء الي المدين ، او جزءا منها ثم يؤجر إياها مع اجراء المقاصة .

و/ ويجوز للدائن في حالة تعثر المدين في سداد الدين الناشئ عن بيع سلعة ان يفسخ البيع ، ويسترد المبيع اذا كانت السلعة باقية على حالها .[1]

٤/ أرباح عمليات الصرف .

يقوم المصرف الإسلامي بعمليات الصرف اللآلئ ويحقق من خلال ذلك بعض الأرباح التي تدخل في جملة أرباح المصرف وتوزع على فئات المساهمين والمودعين .

[1] - علاء الدين الزعتري معالم اقتصادية في حياة مسلم مصر ٢١٧-٢١٨-١٩٨٩

٥/ أرباح الاستثمار المباشر :

تتمثل هذه الأرباح في مايؤول للمصرف من الأنشطة التي يقوم بممارستها بشكل مباشر كبعض العمليات التجارية والاستثمارية التي يمكن للمصرف ان يديرها بشكل مباشر ، مثل هذه العمليات الاستثمارية المباشرة سيكون فيها المصرف بمثابة الشريك العامل في عقد القراض الذي يمثل الشريك الممول فيها المودعون (والمصرف نفسه في ما يمثل هو من راس مال يختلط مع أموال المودعين) لذلك فأننا تصورنا ان يكون نفس المصرف من الأرباح في هذا النوع من الاستثمار اكبر من نصيبة الذي يستحقه مجرد وسيط بين المودعين ورجال الاعمال (بوصفهم يمثلون الشريك العامل) ومع ذلك فمن الناحية العملية لم نقف على مثل هذا التميز من على الرغم من أهميته بالنسبة للمصرف الإسلامي لا نه يمثل أسلوبا منطقيا ومنصفا لتزرع هذا النوع من الأرباح التي تشكل نسبها العالية دعما لمركز المصرف الإسلامي ومن الجدير بالتذكير ان الاستثمار المباشر قد يكون مخصصا وفي هذه الحال لابد من تحديد إيرادات هذه الاستثمار ونفقاته بشكل مستقل تمهيدا لتوزيع نتائجه على الودائع الاستثمارية الخاصة به .

٦/في الاستثمار غير المباشر يتخذ المصرف الإسلامي دور الوسيط بين الممولين أي أصحاب الودائع (والبنك نفسة فيما يتعلق برأسمالية المختلط مع الودائع) وبين رجال الاعمال الذين يقوم المصرف بتمويلهم على أساس المشاركة او القراض ، وفي هذه الحال يحصل المصرف على نصيب الشريك الممول من الأرباح بشكل مسبق وفي الغالب يكون نسبل المصرف كمضارب

وسيط او مشترك محددا نسبيا خلافا لنصيبة في عمليات الاستثمار المباشر الذي يحصل فيها على كامل نصيب الشريك العامل [1]

*ثالثا : مصروفات المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية :-

اما المصروفات التي تتحملها المصارف الإسلامية فهي تختلف عن المصروفات التي تتحملها المصارف الربوية في امرين :-

١/ الفوائد المدينة التي تدفعها المصارف الربوية للمودعين لديها .

٢/تحمل المساهمين لكل المصروفات الإدارية في المصارف الإسلامية دون اشتراك أصحاب ودائع الاستثمار .

*تصنيف اعمال المصارف الإسلامية والربوية عوائد هم :-

كيف تصنف اعمال المصارف الإسلامية والربوية ؟

تقسم اعمال المصارف عموما الي نوعين اساسين :-

*اعمال استثمارية (توظيف اموال) .

*اعمال خدمية (استقطاب) أموال .

[1] -غسان قلعاوي ، المصارف الإسلامية ، ضرورة عصرية ، دار المكتبي ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م ص ٢٢١-٢٢٢.

جدول(٤/٢/٢)يوضح وتخلص هذه الاعمال بالجدول التالي :-[١]

المصارف الربوية	العائد
الاعمال الاستثمارية	
الودائع	فائدة محددة على الوديعة
الإقراض	فائدة ثابتة على راس المال
الاعمال الخدمية	
خدمة أمناء الاستثمار	ربح
إدارة الممتلكات	اجر
عمليات السندات	فائدة
الاعتمادات المسندية	فائدة

[١] - عائد فضل الشعراني ، المصارف الإسلامية ، دراسة عملية فقهية للممارسات العملية ، الدار الجامعية معية للطباعة والنشر الطبعة الثانية ٢٠٠٧م ص ١١٦.

خطابات الضمان	فائدة
تأجير الصناديق الحديدية	اجر
خدمة أمناء الاستثمار	ربح
إدارة الممتلكات	اجر

جدول (٢/ ٢/٥)

المصارف الإسلامية	العائد
الاعمال الاستثمارية	
ودائع (حساب جاري)	إيداع دون فائدة
المشاركة في تمويل المشاريع	نسبة من الربح او الخسارة

الاعمال الخدمة	
خدمة امنا الاستثمار	اجـــــر
إدارة الممتلكات	اجـــــر
عمليات السداد	اجـــــر
الاعتمادات المسندية	اجـــــر
خطابات الضمان	اجـــــر
تأجير الصناديق الحديدية	اجـــــر
خدمة أمناء الاستثمار	اجـــــر
إدارة الممتلكات	اجـــــر

مميزات العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي :-

لا يختلف الاستثمار الإسلامي عن غيره من أنواع الاستثمار الالتزام بالشريعة الإسلامية بوصفها القانون الذي يلتزم به أصحابه ، لذلك يستثنى كل ما فيه قدر للناس وللبيئة عموما ، وقد سبق الإسلام الحضارة الغربية في تضيعه للمال الي مال خبيث ومال طيب ، والخبيث هو الذي خالف الشريعة الإسلامية كالربا والخمر والميسر والقمار والمخدرات والسرقة والرشوة والغش وما الي ذلك من كسب محرم . اما القانون الدولي فقد بدا في نهاية القرن الماضي الإشارة الي الاصطلاح (الأموال المغسولة) وهي التي خالفت مضمون بنوده لذلك فان الاليات

التي تعتمدها المصارف الإسلامية هي صيغ الاستثمار الحلال متبعد عن كل ما هو محرم اوفيه شبهة حرام .اضافة الي تحميل عنصري الإنتاج (العمل وراس المال) المخاطر معا وليس لاحدهما على حساب الاخر كما يفعل المرابون . وبهذا يتميز العمل المصرفي الإسلامي في لربطة لسوق راس المال بشكل مباشر مع أسواق السلع والخدمات بينما لا يتحقق هذا الربط في حالة المصارف التقليدية ، وبذلك الربط يتم ضمان تحريك عجلة التنمية بصورة كبيره .

(عائدات المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي)

ان كل عائد في المصارف التقليدية هو كسب ، اما في المصارف الإسلامية فكل عائد حلال هو كسب طيب ، وكل عائد حرام او فيه شبهة كسب خبيث محرم.

مقارنة المصارف الربوية والإسلامية من حيث الأنشطة :-

تتعدد الأنشطة المصرفية وتتنوع حسب إمكانيات كل مصرف ولكنها تتقارب من حيث نوعية الأنشطة المصرفية الأساسية من استقبال الودائع ، كالاقتراض وإصدار السندات وفتح الاعتمادات ، وغير ذلك ، وفي ما يلي توضيح ذلك :-

الودائع :

الوديعة كما عرفها الفقهاء هي : امانة لا مضمونة وفي تعريف اخر هي : العين التي يضمها مالكها عند اخر ليحفظها اما عن ضمان الوديعة فقد ذكر الشوكاني ان الفقهاء يرون بأجمعهم انه لا ضمان على صاحب الوديعة الأن يتعدى ويلاحظ بان ما يطلق عليه كلمة

وديعة، او ودائع لا تنطبق حقيقة على ما تستقبله المصارف الربوية والإسلامية من أموال ،لا نها لاستقبل الأموال باعتبارها امانة ، ولأثرد الودائع بعينها ، بل يستعملها في عملياتها المصرفية ، وترد مايماثلها عدا قيمة . الا ان تعامل المصارف الربوية مع الودائع يختلف عن تعامل المصارف الإسلامية مع تلك الودائع فالمصارف الربوية تنظير الي الودائع على ان واقعها هو واقع القروض ، ولان المقترض لا يلزم برد القرض عينا ، ولأمانع من خلطة بغيره من الأموال ، وبينما الوديعة في الإسلام – وكما يفترض في المصارف الإسلامية – لها ضوابط شرعية منها انه :-

١/ اذا خالطها الوديع بودائع أخرى او خابطها بماله ، بحيث لا يمكن تميزها من بعضها فان الوديعة استنادا الي قول الفقهاء اذا خالطها بصحاح من ماله او خلط الصحاح بالكسرة لم يضمنها ، لا نها تتميز منها فليعاجز بذلك من ردها على صاحبها ، فلم يضمنها ، كما لو تركها في صندوق ، وفيه أكياس له . وبهذا قال الشافعي ومالك ولنعلم فيه اختلافا ، وكذلك الحكم انخلع دراهم لدنانير ، وبيعا يسود ، قد حكى عن احمد فيمن خلط دراهم بيضا بسود يضمنها ، ولعله قال ذلك لكونها تكسب منها سوارا فتنتقي قيمتها ، فان لم يكن فيها ضرر فلأضمان عليه [١]

[١] - الشوكاني محمد بن علي بن محمد الاوطار الإسكندرية ٣١١/٥ ، ٣١٠ -٢٦٩ -٢٠٠٩م

٢/ اذا اودعها الودائع عند غيره لغير عذر فعليه الضمان بغير خلاف في المذهب ، وهو قول تشريح ، ومالك والشافعي ، وابي حنيفة ،واصحابة.

٣/ اذا كان للوديع عذر ، او قام باستئذان المودع فانه لا يضمنها اذا كان له عذر مثل ان أراد سفرا ، او خاف عليها عند نفسة من حرق او عرق او غيره ، فهذا ان قدر على ردها على صاحبها ، او كيله، في قبضها ، ولم يجز له دفعها الي غيره فان فهل ضمنها بالائحة حقها الي غيرها مالكها بغير اذن منه من غير عذر فضمنها .

وبما ان الوديعه مقيده بهذا القيود والفقيه ، فمن المفترض المصارف الإسلامية ان تلتزم بها في تعاملها بالودائع الجارية ، لانها تعتبرها وديعه حسب المعنى الشرعي لها بينما تعتبر باقي الأنواع من الودائع خارجة عن المعنى الشرعي وتكيفها شرعا على لها قروض وتعاملها تعاملة الفرض لقد وجد في مذهب الامام مالك ما يجيز استعمال الوديعة من جانب الوديع ان كانت لاتتلف بالاستعمال ؟، وذلك في المثاليات والتقريب من المثليات . عليه فان البنوك الإسلامية حين تجييز خلط الودائع الجارية ، واستعمالها ، فان تصرفها مخالف لراي الجمهور ، ومواقف لراي الامام مالك وهذا الاختلاف في النظير الي الودائع بين النظاميين البوي والإسلامي مدتو الي ان المصارف الربوية لاتسال عن حكم الشرع في التصدق بالمال المودع لديها ؟، ولافرق لديها ان كان وديعه جارية ، اخر وديعه توفير وتسال عن حكم خلط الأموال ولاتطلب اذ من المودع باستعمال ماله واستثمارها لان كل مودع يعرف ضمنا ومسبقا بان المصارف الربوية

تاجريا لمال وتستثمره دون اذن مسبق بل قد تعتبر ان مجرد قبول الإيداع في المصرف الربوي وهو قبول بكل مايترتب عليه من إجراءات بعد ذلك لهذا تتعامل المصارف الربوية مع كل أنواع الودائع قانونا باعتبارها قرضا وان العقد الذي يتطمها هو عقد القرض .

الامر يختلف في المصارف الإسلامية ذلك لانها تميز بين الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والودائع الادخارية وتتعامل مع كل نوع منة هذه الودائع بطريقة تختلف عن الأخرى مع مراعاة البحث عن دليل شرعي للتعامل .

–بغض النظر عن قوة الدليل او ضعفه – وهذا يتطلب توضيح تلك النظرة على الشكل التالي:–

١/ الودائع الجارية : هي الودائع تنظر اليها المصارف الإسلامية باعتبارها قرضا وان عقدها هذا عقد قرض ، ومن هذا تجيز شرعا خلطها بمال المصرف ، وتجيز المتاجرة بها لكونها خرجت عن حكم الوديعه ،وأصبحت بحكم القرض .[١]

٢/ الودائع الاستثمارية : هي أموال قدمتها المودعون للمصرف الإسلامي ليضارب بها وبذلك لم يعد واقعها واقع وديعه .

٣/ الودائع الاجله : هي الودائع التي يضعها المودعون لدى المصرف بهدف حفظها لمدة محدده ومعروفة سلفا ولا يكون الهدف من ايداعها التوظيف في النشاطات المالية بل محدد

[١] - إسماعيل خفاجي ، مجلة الاقتصاد الإسلامي اصدار بنك دبير الاسلاميم المجلد السادس ١٤٠٧هـ /١٩٨٧ م ، ص ٢٧٦-٢٨٧

الحفظ ، وهذه أيضا تأخذ حكم الودائع الجارية من ناحية عدم جواز خلطها باموال المصرف ، وعدم جواز توظيفها دون اذن أصحابها لانها وديعه وامانه وسبق ان بين راي الفقهاء ذلك ولكن المصارف الإسلامية تنظر اليها على أساس انها من أنواع الودائع الاستثمارية التي تشكل مال المضاربة بين المودعين والمصرف الإسلامي .

٤/ ودائع الادخار (التوفير) وهي تمنح فائدة في المصارف الربوية يحدد معدلها مسبقا عند ادنى رصيد للمودع خلال الشهر . اما المصارف الإسلامية فان عائد هذه الحسابات متغير حسب ما تدركه من إيرادات ، ثم انها تستثمر بكاملها ، بل يستثمر قسم منها ويبقى قسم اخر لتغطية السحب المتوقع لبعضها .

وتظهر الفوارق بين الودائع لدى كلا النوعين من المصارف في حساب عنصر الزمن اذ ان القرض يؤخذ في الحسبان منذ يوم الابداع في المصارف الربوية سواء استثمرت ام لم تستثمر بينما لا يبدا حساب الزمن في المصارف الإسلامية الابعد انتداء استثمار الوديعه .

وبكلام اخر فان المصارف الربوية تعتبر ان المودع يستحق الفائدة الربوية منذ يوم الإيداع ، بغض النظر عن كون الأموال المودعه دخلت فعلا في تشغيل الاستثمار ام بقيت ساكنة في خزنة المصرف . بينما يختلف الوضع في المصارف الإسلامية حيث لا قيمة الزمنية التي اودعت فيها الأموال لديها لطالما بقيت مجمدة اما اذا استثمرت فان الوقت بحسب له حساب منذ يوم الاستثمار وتجدر الإشارة الي ان أصحاب الودائع الاستثمارية (الثابته) او الودائع لا

جل باخطار هم شركاء في علاقتهم بالمصرف الإسلامي رغم انهم لا يشتركون في الإدارة بينما يعتبرون دائنين في علاقتهم بالمصرف الربوي وليسوا شركاء [1].

الودائع الجارية والودائع المشاركة :

الودائع الجارية تشكل اهم بند في حسابات العملاء في جانب الخصوم من ميزانية المصرف الربوي وذلك لان تلك المصارف تتلقى الودائع الجارية باعتبارها مصدرا خارجيا لتمويل أنشطتها بسعر فائدة معلوم وتختلط بنسبة كبيرة منها على هيئة احتياطي لكي تواجهة به السحب الذي لا يخضع بقيود اما في المصارف الإسلامية فتشكل الودائع بالمشاركة اهم نسبة بين الودائع في جانب الخصوم من ميزانية المصرف وهي تركز دائما ان استثمار المال في مشاريع حيوية هو عملها الرئيسي ،وذلك يتطلب تبيني طرق تنسجم مع هذه الأهداف .

وذلك عن طريق المشاركة بانواعها او المضاربة والمرابحه .

راس المال وحقوق المساهمين او المالكين :

يشترط في راس المال في الإسلام ان يكون مدفوعا بكامله ويشترط ان يد الشريك في المال للمضاربة به ، ولا يعترف الشرع بما يسمى راس المال الإسلامي او ما يسمى راس المال المصرح به لان راس المال في الشركات الإسلامية ينبغي ان يكون حاضرا او مسلما للشريك المضارب حين توقيع العقد لكي تصح الشراكة ويصح العقد ولهذا فان المصرف الإسلامي

[1] -إبراهيم المصري مجلة الاقتصاد الإسلامي المجلد الثالث ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م ص ١٣٩

يفترض فيه ان لا يقبل بفكرة التعاقد والمشاركة على النمط الرسمالي وخصوصا الشركات المساهمة وان حضور راس المال غير متوفر بسبب وجود راس مال مصرح به علة الورق ، وراس المال مكتتب به كذلك امكن المفترض الا تقبل المصارف الإسلامية المشاركات التي يكون راس مالها مستحقا او دينا في الزمة لان المستحق غبر موجود فور قيد التداول و الاستعمال او لا تكون يد الشريك فيه مطلقة ،والعقود الشرعية تشترط ان يخلي بين الشريك المضرب وبين المال وتطلق يده فيه فلا يجوز ان يكون راس المال دينا في الزمة على هذا وهو فعل اكثر اهل العلم ولا نعلم فيه مخالفا اما المصرف الربوي فهو يتبع الفكر المحاسبي الرسمالي الذي يجيز ام تكون حصص لبعض الشركاء مستحقة (دينا او وعدا بالدفع) ولا يشترط ان تكون مدفوعه بكاملها بل يجيز ان تكون بعضها مستحقا في زمة اصاحبها وفي المصارف الإسلامية تكون حقوق الملكية حقوق المساهمين كبيرة قياسا على المصارف الربوية وذلك لان المصارف الإسلامية مصارف توظيف أموال استثمارات كبيرة وهذا يحتم ان يستند المصرف الي موارده الذاتية في التوظيف الطويل والمتوسط الاجل . وهنالك سبب اخر وهو ان هذه المصارف لا تفترض من مصادر التمويل والاقراض الربوية لانها تلزم بدفع فوائد على هذا الافتراض لهذا فهي مضطره الي الاتكال على مواردها الذاتية والسبب الأخير لكبر حجم حقوق

الملكية هو حرص المصارف الإسلامية على تخفيض قيمة السهم الامر الذي يجذب عددا كبيرا من المساهمين ويوسع قاعدة المساهمين من حيث العدد [1].

المخصصات :-

هي مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ، ومخصصات مخاطر الاستثمار ، ومخصصات اهلاك الأصول الثابته ، مخصصات الضرائب واهم هذه المخصصات في المصارف الإسلامية هي مخصصات مخاطر عمليات الاستثمار وتقابلها في الأهمية لدى المصارف الربوية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ، والفرق بين هذه وتلك هو ان المخصصات الي صافي الربح القابل للتوزيع وهذه المخصصات تقدر تقديرا واذا كانت التقدير ان اكثر او اقل من الرقم الصحيح فان ذلك لا يضر بالمساهمين الانه حتى وان حملت سنة مالية بما يخص غيرها من مخصصات فانة هذا الفرق يتعدل من خلال التوزيع في السنة التالية والمصارف الإسلامية تقتطع مخصصات مخاطر الاستثمار اذا وظفت أموال المودعين والمساهمين واذا لم توظفها لا تقتطع شيئا . الانه في حالة الودائع القصيرة الاجل فان توظيفها يكون قصير الاجل (ثلاثة اشهر مثلا) وهذه الفترة القصيرة للتوظيف يجب ان لا تتساوى مع فترات التوظيف الطويل من حيث تكوين المخصصات لها أولا حصل ظلم لذوي الإيداع القصير

[1] -إسماعيل حسن ، موارد واستخدامات البنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية مصر الإسكندرية ظ، ص ٢٨٩- ٢٠٠٩م

،والتوظيف المال القصير لانهم عموما كما يعامل ذوو الاستثمارات الطويلة وكما يعامل ذوو راس المال المصرفي مع فترة استثمار أموالهم قصيرة [١] .

- بنود الاختلاف في ميزانيتي بنك تجاري عادي و بنك إسلامي :

يمكن التمييز بين ميزانيتي بنك تجاري تقليدي وبنك إسلامي بملاحظة مكونات كل من الأصول و الخصوم في ميزانية كل منهما.

- غياب بند القروض إجمالا من ميزانية البنوك الإسلامية فيما عدا بعض السلفات ذات الطبيعة الخاصة .
- غياب بند الأوراق التجارية المخصومة من ميزانية البنك الإسلامي .
- ظهور بند متميز بعنوان لاستثمارات في عملية المشاركة والمرابحة وهي البديل من عمليات منح القروض في البنوك التجارية .
- ظهور ودائع الاستثمار شكل واضح في خصوم ميزانية البنك الإسلامي .

بنود ميزانية بنك إسلامي : [٢]

الأصول	الخصوم

[١] - **عائد فضل الشعراني ،المصارف الإسلامية ، القاهره ص ١٠٣ -١١٥ ٢٠٠٦م**

[٢] عدنان العريفي ، الوسيط في إدارة المصارف ١٩٩٦ ، ص ٣٦٢ دمشق سوريا

نقدية بالصندوق والبنوك والبنك المركزي	**ودائع التوفير**
تمويل صفقات خارجية وإعتمادات مستندية	**ودائع الاستثمار**
سلفات وحسابات مدينة أخرى	**حسابات جارية وأمانات وحسابات أخرى**
استثمارات في عمليات مشاركة ومراجعة	**المخصصات**
أسهم في مشروعات تابعة	**رأس المال المدفوع**
سيارات وأثاث ومعدات	**احتياطي رأس مالي**
مباني وأراضي	**احتياطي قانوني**
التزامات العملاء مقابل إعتمادات مستندية وكفالات	**الأرباح المقترح توزيعها**
	التزامات عن إعتمادات مستندية وكفالات

موارد وخصوم المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية :

أولا : موارد البنوك التقليدية :

- رأس المال :

ويقصد أموال البنك الخاصة التي يبدأ بها نشاطه عادة ويظهر في الميزانية ضمن الخصوم إن تقاباه في الأموال أشياء لا تتعرض لخطر المضاربة كالعقارات والأوراق المالية القيمة إلي حد ما .

- القروض :

ويقصد بها الأموال التي يقترضها البنك من الجمهور عند إصدار سندات يتعهد فيها برد هذه الأموال مع فائدتها في ميعاد محدد ، ويتوقف إصدار القرض الي حد ما على الحالة الاقتصادية العامة وازدهار الأعمال ونشاط البنك وقدرته على استثمار هذه الأموال .

- أموال العمال :

تعتبر أهم مورد نقدي للبك ، فإذا كانت تستحق الدفع بمجرد الطلب فإن البنك يمنحها فائدة ضئيلة وشروط خاصة كأن يزيد الرصيد عن مبلغ يحدده ويقوم البنك باستثماره بعضها بضمها في عمليات ذات أجل قصير بحيث يمكن الحصول عليها في اقرب فرصة .

- ثانيا :موارد البنوك الإسلامية تعتمد المصارف الإسلامية في مواردها على أموال المساهمين أولا ، وأموال المودعين ثانيا ، وأرباح الأعمال المصرفية التي تمارسها ثالثا .[1]

وتتمثل أموال المساهمين في حصص الشراكة التي تكون في الفقه الإسلامي شركة الضامن التي يكون فيها لكل شريك مال وعمل ، ولكن لا يشترط التساوي في الحصص والتوزيع والسلطات ، او عن طريق شركة المضاربة التي تتألف من طرفين ، احدهما يقدم مالا والأخر يقدم عملا مع توزيع الربح بينهما حسب الاتفاق ، وان حصلت خسارة وقعت على رأس المال ، ويخسر العامل جهده ونشاطه كما تتمثل أموال المساهمين بأسهم عادية بين الشركاء دون تميز بين مساهم وآخر في الحقوق والواجبات .

أما أموال الموردين فتتم عن طريقتين :

١-الودائع غير الاستثمارية ، وتسمى في الفقه الإسلامي صاحب المال على ان يسترد بشكل مضمون ، دون عائد او استفادة من ذلك .

---

[1] عيسى عبده – دراسات في الاقتصاد الوضعي معهد الدراسات الإسلامية ، ٤٣ شارع الاخشير الروضة ، ص ٧٢ . عام ١٩٩٧ البلد القاهرة .

٢-الودائع الاستثمارية وتسمى في الفقه الإسلامي المضاربة او القرض الذي يقدم فيه صاحب المال ودائع لتكون له حصة في الربع تحدد مسبقا ، مع احتمال تعرضه للخسارة .

والودائع الاستثمارية قد تكون حالة (تحت الطلب) مؤجلة لآجال معلومة ، قصيرة او متوسطة او طويلة ، وقد تكون عامة في جميع أوجه الاستثمار ، او مخصصه في استثمار معين ، وتكون حصة الأرباح مختلفة بحسب كل نوع ، ومثل ذلك شركتا المزارعة والمساقاة والمشروعات بين المال والعمل ، وتشبهان المضاربة .

والفرق بين القرض الربوي والمضاربة ان القرض الربوي يحدد له فائدة ربوية تابعا للمبلغ والزمن ، اما المضاربة فالربح الفعلي يقسم بين صاحب المال والعامل بنسبة متفق عليها ، والخسارات على رأس المال وحجه ، ويخسر العامل عليه . [١]

- بعض إيرادات المصارف الإسلامية :

تحصل المصارف الإسلامية على إيرادات معروفه وتتفق في ذلك مع المصارف التجارية بشرط تجنب الربح وشبهاتها ، فمن ذلك :

١-رسوم الخدمة :

[١] علاء الدين الزعتري ، معالم اقتصادية حياة المسلم مصرف القاهرة ١٩٨٩ ص ٢٠٣ – ٢٠٤

ان المصارف الإسلامية تأخذ رسوم خدمة من عملائها المقترضين ، وهو مجدد مصاريف فعلية تحملها المصرف في سبيل القرض ، وهي جاهزة شرعا ، فالمصارف التي يتكبدها الكفيل وتجنبا من الفائدة الربوية التي تأخذها بنسبة مئوية من مبلغ القرض وحسب مدته .

واقر مجمع الفقه الإسلامي بجدة جواز الأجور على خدمات القرض ، على ان يكون ذلك بحدود الاتفاقات الفعلية ، فان زادت على ذلك فهي من الربا المحرم شرعا .

٢-فوائد الأموال المودوعة في الخارج :

اذا اضطرا المصرف الإسلامي لإيداع بعض أمواله في المصارف الأجنبية ، فترى بعض المصارف تأخذ الفوائد الربوية المستحقة على ودائعها ، ولا تتركها لهذه المصارف الربوية ، ثم تتصرف فيها المصارف الإسلامية في وجوه الخير والمصالح العامة دفعا لأشد الشرين ، وارتكاب اخف الضررين او لا يجوز للمصارف الإسلامية ان تنتفع بها في مصالحها الخاصة قطعا ، لأنها ربا محرم .

٣-التعويض المفروض على المدين المماطل :

إذا اقترض شخص من المصرف الإسلامي او اشترى سلعة بالنسيئة ، واستحق القسط او القرض او الثمن وتأخر المدين عن السداد .

جدول (٦/٢/٢)الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي

	عنصر المقارنه	البنك التقليدي	البنك الاسلامي
١٧	**الخدمات المصرفية**	**تؤدي مقابل مايسمى عمولة تعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات للتنفيذ : طبيعة الخدمة ولا الحلال والححرام**	**تؤدي نظير التكاليف الفعلية لهذه الخدمة والتنفيذ بالحلال والحرام**
١٨	**طريقة احتساب الفائدة**	**تحتسب الفائدة ضمن**	**الربح او الخسارة بعد**

		عناصر تكلفة راس المال ومن ثم تؤثر على الربح	خصم المصروفات فقط
١٩	الرقابة	نوعان من الرقابة : من قبل الجمعية القومية والسلطات التنفيذية	ثلاثة أنواع من الرقابة : الرقابة الشرعية – الجمعية العمومية – السلطات التنفيذية .
٢٠	اعمال المدين	اذا كان غير مماثل فلايسمح له بمهلة سداد	اذا مماطل يعمق مهله سداد
٢١	صندوق الزكاة	لامكان له فيه	احد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي
٢٢	مفاهيم الشريعة واولوياتها	ليس لها نمان فيه	من اهم محددات العمل وممارسة النشاط

المبحث الاول

مفهوم الاستثمار في البنوك الإسلامية ووسائلة

تعريف الاستثمار :

هو توظيف المال او الجهود في نشاط اقتصادي مشروع يهدف الي الحصول على نفع يعود عليه او على غيره في الحال او المال .

يتميز الاستثمار الإسلامي بان له طبيعة خاصة ومتميزة حيث يعد استثمار المال تنمية واجبا شرعيا وبعد الربح في الفكر الإسلامي رقابة لراس المال لسلامة الاستثمار في البنوك الإسلامية وضع الباحثون مجموعه من المعايير التي تحكم استثمار الأموال أهمها :-

١/ معاير العقيدة بحيث ينطلق استثمار المال وفقا للضوابط الشرعية .

٢/ المعيار اللا خلاقي : حيث يلتزم الفرد السلم بمجموعه من القيم الأخلاقية عند استثمار الاموال.

٣/ معاير التنمية : حيث يهدف لتشغيل عامل راس المال الي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .[١]

[١] فليح حسن خلو "النفوز والمصارف " عمان ٢٠٠٦م ص

٤/معاير لربط الكسب بالجهد : هو من القواعد الشرعية التي تحكم المعاملات في الإسلام فلا كسب بلاحدود .

٥/معاير الغنم بالغرم : هو الربح مقابل الخسارة وينطلق هذه المعاير من القاعدة الشرعية .

مصادر الأموال البنوك الإسلامية :-

أولا: حسابات راس المال :-

هي تشمل على راس المال المدفوع والاحتياطات المختلفة والارباح غير الموزعه .

ثانيا : حسابات الودائع وحسابات الاستثمار :-

تعتبر المحور الأساسي للأموال في المصارف الإسلامية

العلاقة بين المودعين بين المودعين والمصارف الإسلامية تختلف باختلاف نوع الاوعية الادخارية شروطا وخصائص محدده تختلف من الأنواع الأخرى من الحسابات .

تأخذ هذه الودائع والحسابات الاستثمارية صيغا محدده من لهمها :-

١/ الحسابات الجارية / تحت الطلب : وهي الأموال التي يودعها العملاء في المصرف الإسلامي بمثابة الأمانة بغرض التعامل عليها بالشكليات او الانتفاع من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك المصرفي .

٢/ حسابات الاستثمار : تمثل هذه الحسابات الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من العملاء بغرض قيام المصرف الإسلامي "وهو الضارب هنا " باستثمارها وبذلك تكون شروط هذه الحسابات وقواعدها مستمدة من شروط وقواعد عند التضارب .

من حسابات الاستثمار :-

أ/ حسابات الاستثمار المشترك المطلق :

تخضع هذه الحسابات لفوائد المضاربة المطلقة وهي تشمل الودائع النقدية التي يستلمها المصرف من العملاء وتشترك هذه الأموال بارباح المختلفة وتتحمل مخاطر الاستثمار ويمكن تقسيم هذه الحسابات الي نوع تختلف شروط على منها ونسبة مشاركة على منافي الأرباح وذلك وفقا لاجل استحقاقها وتختلف تسميتها وشروط وشروطها من مصرف الي اخر.

المبحث الثاني

الاستثمار في البنوك الإسلامية والاستثمار الحقيقي

المصرف يشارك في الأرباح المتحققة وفق النسبة المتفق عليها في حين يتحمل العميل ((بصفته صاحب راس المال)) وحده الخسائر ، وتوجه حسابات الاستثمار والمخصص غالبا لتمويل المشروعات الاستثمارية متوسطة الاجل (سنتان فاكثر) وتحقق هذه الحسابات ميزة خضوعها لنسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها المصرف المركزي .

ج/ المحافظ الاستثمارية : وهي عباره عن اوعية ادخارية يقبل فيها المصرف على أساس المضاربة الشرعية ، وغالبا ما تكون لدى المصرف مجموعة من المحافظ الاستثمارية موزعة على قطاعات الاقتصادية المختلفة .

د/ صكوك (سندات) التأجير الإسلامية وهي أداة مالية تمثل اصولا يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها ومن ثم يقوم المصرف بتملك هذه الأصول وتأجيرها بموجب عقود اجارة منتهية بالتمليك والارباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف وفقا للأسس الواردة في نشرة اصدار هذه الصكوك .

هـ/صكوك (سندات) السلم الإسلامية : وهي أداة مالية تمثل اصولا يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها ، حيث يقوم المصرف بشراء سلع على أساس التسليم الاجل لها ،

ومن ثم تم بيعها ، والارباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف وفقا للأسس الواردة في نشرة اصدار هذه الصكوك [١]

و/ صكوك (سندات) المقارضة : وهي شهادات موحده القيمة صادرة عن المصرف بأسماء من يكتتبون بها تشترك هذه السندات بالأرباح المتحققة حسب الشروط الخاصة بكل اصدار ، وقد تصدر سندات المقارضة وفق أسلوب المضاربة المخصصة (سندات مقارضة غير مخصصة) او وفق أسلوب المضاربة المشتركة (سندات مقارضة غير مخصصة) وتقوم فكرة سندات المقارضة الإسلامية على الاستثمار في المشروعات والعمليات ذات الجدوى الاقتصادي ويتولى المصرف ادارتها واستثمارها وفقا لأسس المضاربة الشرعية وقواعدها .

وتعبر سندات المقارضة وعاء ادخاريا مرنا في التداول من خلال المصدق وهي تساهم في نشر الوعي الادخاري وتساعد على استقطاب المدخرات وتجميعها وتوجيهها مباشرة الي المشروعات والأنشطة الاقتصادية التي ترفد مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتتميز سندات المقارضة وغير المخصصة عن حسابات الاستثمار المشترك فيما يلي :-

- قد تكون شروط سندات المقارضة افضل من شروط حسابات الاستثمار المشترك في حالة الرغبة في اجتذاب المزيد من الأموال .
- يمكن إصدارها بفئات صغيرة تناسب صغار المدخرين .

[١] - جلده سامر ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، دار أسامة ، عمان الأردن الطبعة الأولى ٢٠٠٩ص ٥٣.

- يمكن إيجاد سوق لهذا السندات ، بحيث يستطيع حاملها تسهيلها عند حاجته للمال.
- يمكن إيجاد سوق لهذه السندات ، بحيث يستطيع حاملها تسهيلها عند حاجته للمال .[١]

وعادة ما تحفظ المصارف الإسلامية با رصدة سائلة بمبالغ تفوق ما هو لدى المصارف التقليدية ومن ثم ترتفع نسبة السيولة لدى المصارف الإسلامية

٢/ حسابات الاستثمار المخصص (المقيد) : هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي والتي تكون مقيدة ببعض الشروط الخاصة مثل الاشتراط على المصرف ان يستثمر تلك الأموال في مشروع معين او لغرض معين ، او في صفقة تجارية محددة ويتم الاتفاق عليها بين الطرفين كما يمكن ان يكون تقييد أصحاب هذه الحسابات للمصرف بأشكال أخرى مثل اشتراط عدم خلط أموالهم بأموال الغير ، او عدم البيع بالأجل ، او عدم البيع بدون كفيل او رهن او اشتراط البيع بربح لا يقل عن حد معين او غير ذلك من الشروط والعلاقة بين التعاقدية بين المصرف وأصحاب الحسابات الاستثمارية المخصصة يمكن ان تكون على صفة المضاربة او على صيغة الوكالة ، فاذا كان العقد وفق صيغة المضاربة فان تسلم المصرف لتلك الأموال يعطيه صفة المضارب ، بينما يمثل أصحاب الحسابات الاستثمارية المخصصة رب المال ويستحق كل منهما حصة متفقا عليها من الربح ، اما في حالة حدوث خسارة يتحملها المستثمر وحده ، عندئذ سيخسر المصرف جهده وعمله دون ان يحصل على أي مقابل اما اذا كان العقد

[١] - عبدالمعطي رضا ،محفوظ احمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار الوائل للنشر الطبعة الأولى ، الأردن ١٩٩٩، ص ٨٣ .

وفق صيغة الوكالة ، فيجب ان يتم الاتفاق بين الطرفين على تحديد اجر معلوم يستحقة المصرف بصفته وكيل الاستثمار سواء تحقق ربح ام لم يتحقق بينما يتفرد صاحب هذا الحساب بكل ما يتحقق من أرباح بعد اقتطاع المصاريف واجرة الوكيل كما انه يتحمل ايه خسارة قد تحدث .

وغالبا ما يتم الاتفاق بين أرباح تحفيزية يحصل عليها المصرف من اجمالي الأرباح المتحققة في حالة تحقيق الاستثمار لربح اعلى من حد معين او حينئذ يكون للمصرف نسبة من الزيادة المتحققة بالإضافة الي حصته الأولى المقررة في عقد المضاربة كما انه يحصل على تلك الزيادة كليا او جزئيا بالإضافة الي الأجرة المعلومة المقررة له سلفا في حالة التعاقد على أساس الوكالة بالاستثمار .

ونظرا لان الحسابات الاستثمارية المخصصة او المقيدة تكون اما على هيئة عقد مضاربة او وكالة بالاستثمار فأنها لا تمثل علاقة ذاتية مديونية بين أصحاب هذه الحسابات والمصرف ضمن عناصر المركز المالي للمصرف لان حقه بالتصرف فيها ليس مطلقا .

٣/ الغرض الحسن : هو فرض بدون فائدة يقدمها المصرف للمقترض عونا له في الشدة او دعما له في فعل خيرا او عمل طيب او قروض إنتاجية وان تنجو بما يفي حسابتهم ويحقق فائضا يسددوا به القرض[١]

[١] - او عتروس عبد الحق ، الوجيز في ابنوك التجارية قسطنطينية الجزائر ، ص ١٥

مصادر تمويل صندوق القرض الحسن .

أ/ من أموال المصرف الخاصة .

الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القروض (حسابات الائتمان) .

ج/ الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يغوصون المصرف بإقراضها للناس قرضا حسنا .

٤/ الاستثمار المباشر : ويمكن ان يأخذ الاستثمار المباشر صور توظيف دراساته جدواها وربحيتها ويقوم المصرف بنفسة بتنفيذ هذه المشروعات ومتابعتها وتظل هذه المشروعات دائما ملكا للمصرف .

- شراء أموال او سلعة معينة (عقارات – سيارات – اليات – .....وغيرها) وتاجيرها والحصول على عائد التأجير او بيعها والحصول على عائد البيع .
- المساهمة في الشركات التي تعمل وفقا لا حكام الشريعة الإسلامية حيث تمثل هذه الشركات فروعا استثمارية للبنوك الإسلامية .
- الاستثمار في الشركات الاستثمارية:- وهي شركات متخصصة في البناء المحافظ الاستثمارية وادارتها خطتها يكون لدى المصارف الإسلامية فائض سيولة (في بعض الأحيان) و لا تستطيع ان تستثمرها تقوم بدفع الأموال الي شركات استثمارية بشرط ان

تكون المحفظة الاستثمارية التي تقوم هذه الشركات بتكوينها لا تحتوي على أصول محرمة شرعا ، وغيرها من الشروط الشرعية التي تقوم هيئة الرقابة بتحديدها .

- الاستثمار في الأوراق المالية : تقوم المصارف الإسلامية بالاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء اسهم شركات يكون نشاطها الأساسي غير مخالف لا حكام الشريعة الاسلامية وقد اجار الفقهاء ذلك .
- أساليب أخرى تستطيع المصارف استخدام أنماط عديدة من الخدمات الاستثمارية شريطة خلوها من عنصر الفائدة ومن هذه الأنماط: تقديم خطابات الضمان ،تقديم الائتمانات المستديمة ، البيع بالتقسيط او البيع بالاجل ، إدارة الحقائب المالية وتاسيس صناديق الاستثمار المشترك واعمال الوساطة في الأسواق المالية.[١]

٥/ التمويل والاستثمار (الاستثمار غير المباشر):- هذا النوع من الاستثمار يقوم المصرف بالاشتراك مع اشخاص طبيعين او معنويين بتأسيس مشروع جديد او الاشتراك في مشروع قائم له شكل قانوني معين ، وبتحديد دور المصرف في تلك المشروعات حسب قيمة مساهمته ومدى مشاركته ، ويشتمل الاستثمار غير المباشر على اكثر من صيغة ، من أهمها .

أولا : عقد المضاربة .

ثانيا : عقد المشاركة .

[١] - محمد المصري احمد ، إدارة البنوك التجارية والإسلامية ، الإسكندرية ، مصر ١٩٩٨م ص ٣١.

ثالثا : عقود البيع : عقد المرابحة للأمر بالشراء ، عقد المساومة عقد البيع السلم .

رابعا : عقد الاستصناع

خامسا : التأجير المنتهي بالتمليك

سادسا : المزارعة والمساهمة .

المبحث الاول

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني

النشأة :

تم تأسيسه في أغسطس١٩٧٧م ومنذ ذلك الوقت ظلت مسيرته في تطور مضطرد وتميز متجدد ترسيخاً لقيم الريادة من خلال النتائج المميزة التي جعلته قائداً للبنوك ، فاتجه البنك الى تطوير الخدمات المصرفية وفق أحدث التقنيات معززاً ريادته وسبقه على نظرائه من المصارف والمؤسسات المالية.

إنتشر بنك فيصل الاسلامي السوداني في السودان عبر (٥٨) فرع منها فرعين بولاية نهر النيل فرع عطبرة وفرع شندي.

الرؤية :

أن هذا المصرف إسلامي الوجه ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين.

الرسالة :

هذا المصرف يزاوج بين وجهته الاسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الامتياز وبالكفاءة الافضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة يقوم عليها العاملون فريقاً ملتزماً أمانة وخلقاً ، مدرباً مهارة مؤهلاً بمعرفة ويلتزم الشفافية منهجاً ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع.

أن ترضي جميع الاطراف بتقديم منتجات مصرفية متميزة بتقنية متقدمة وكادر مؤهل مع الالتزام باستدامة التفوق.

استراتيجية المصرف:

تأتي استراتيجية المصرف تحققا لرسالته بان يسهم بقوة في بناء وطنة وانطلاقا من موروث شعبة الحضاري وقيم لتحقيق أهدافه التي تصب في مصلحة كافة الاطراف ذات العلاقة وكذلك إنزالا لرؤيته في تقديم خدمة مصرفية متميزة لعملائه بما يحقق تطلعات المودعين والمستثمرين والمساهمين علي حد سواء باستخدام أفضل التقنيات والادوات المصرفية الحديثة بكادر مؤهل استشراقا لمستقبل مشرق للسودان.

أهم ملامح استراتيجية البنك:

١. الالتزام بضبط مناشط البنك المختلفة بأحكام الشريعة الاسلامية

٢. استخدام أحدث نظم التقنية المصرفية المتاحة في سبيل تطوير مستوي جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك إرضاء للعملاء.

٣. تطوير المهارات والخبرات لراس المال البشري عبر التدريب والتأهيل المستمر.

٤. التوظيف الامثل للموارد لزيادة الايرادات وتعظيم الارباح والمحافظة علي معدل تكلفة منخفض.

٥. تمكين وتوسيع علاقات البنك الخارجية[١].

أهداف البنك:

١. تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج.

٢. تمويل عمليات التجارة الخارجية.

٣. حشد وقبول مدخرات الجمهور في جميع انحاء السودان.

٤. الدعم الاجتماعي والتكافلي لخدمة العاملين

٥. المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين والمهنيين

٦. المساهمة في أنشاء الشركات الخاصة بالبنك والمساهمة في انشاء شركات مع الغير لخدمة اهداف البنك.

٧. المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وذلك بإنشاء فروع في كل ولايات السودان.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

اسئلة المقابلة :

١/ اسلوب الاستثمار في بنك فيصل الاسلامي ؟

٢/ صيغة المعاملات التي يتم استخدامها في بنك فيصل الاسلامي ؟

[١] www.fibsudan.com

٣/ مميزات بنك فيصل الاسلامي عن البنوك الأخرى ؟

٤/ ماهي مساهمات بنك فيصل الاسلامي ؟

٥/ المسئولية المجتمعية لبنك فيصل الاسلامي ؟

٦/ مساهماته في التمويل الاصغر ؟

- الحسابات الجارية الاستثمارية : تتنوع وتعدد الحسابات التي يتيحها بنك فيصل لمعاملاته ويتم فيها العملة المحلية والعملات الاجنبية الرئيسية وتفتح للافراد والمؤسسات المختلفة وايضا للشركات بجميع انواعها نقدا أو بتحويلات من البنك المحلي والخارجي. ويمكن لاصحاب هذه الحسابات الاستفادة من الخدمات المقدمة عبر موقع البنك وشبكة الانترنيت من أي مكان في العالم او باستخدام بطاقات فيزا الكترونية الاتي يصدرها البنك لعملائه الكرام من خلال حساباتهم الشخصية .

انواع الحسابات :

أ / الحسابات الجارية

ب / حسابات الاستثمار

ج / حسابات الاستثمار باليورو

د / الحسابات المشتركة

هـ / حسابات الاستثمار باسم الفرد

الحسابات الجارية :

الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري ٢٠٠٠جنية

اصحاب هذه الحسابات لهم حرية الايداع والسحب بموجب الشيكات التي يمكن الحصول عليها من البنك او خلال الايصالات المتوفرة للوحدات المتعاملة معها لدي جميع فروع البنك بسهولة ويسر وبالسرعة المطلوبة.

تحصيل الشيكات والكمبيالات لصالح اصحاب الحسابات الجارية المسحوبة المسحوبة داخل الجمهورية او خارجها

دفع الالتزامات الدورية نيابة عن اصحاب الحسابات وبناءا علي تحليلاتهم مثل سداد فواتير وكذلك في مواعيدها وكنا أي اقساط او التزامات يسددها للجهات التي يحددها العملاء

يجوز فنح حساب العملاء للعاملين بالخارج بعد اعتماد توقعاتهم علي نمازج فتح الحسابات من الجهات المعتمدة

مركز الفيصل الثقافي :

اتساقا مع سياته في المسؤولية الاجتماعية وامتداد لنهج في مجال العمل الطوعي تحقيقا لرسالة بنك فيصل الاسلامي السوداني اتجاه المجتمع ودورة الرائد في وقت باتت تتشكل فيه الحاجه

الماسة الي مبادرات تساهم في تحقيق جمله من الاهداف وتأسس لتعميق تجربة البنك العالمية ورفدها بالدراسات والبحوث

اسس البنك مركز الاسلامي الثقافي .

لان يكون هذا المشروع بين ثقافة وخبرة ومنارة بحث منة التامين الاسلامي في كل العلوم ليستفيد منه الجميع بوصفه رافدا اساسيا لثقافة ولتكوين المصرف والي ما يقوم البنك علية في ترسيخ مفاهيم الثقافة المصرفية الاسلامية كونه المؤسسة الرائدة في العمل المصرفي الاسلامي.

- صيغ التمويل:

تقوم المصارف التجارية بعمليات القروض والسلفيات لعملائها مقابل الفائدة محددة مقدما .

اما في المصارف الاسلامية فيتم استخدام الاموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الانشطة سواء كانت تجارية او صناعية او زراعية او عقارية او مهنيه او حرفية .

ويعد نشاط التمويل من اهم الانشطة للمصارف الاسلامية حيث تمثل عوائده اهم مصدر من ارباحة .

هنالك العديد من صيغ التمويل الاسلامية منها ، التمويل بالمرابحة والتمويل بالمشاركة ، والتمويل بالمضاربة ، والتمويل بالاستصناع ، والتمويل بالسلم ، والتمويل بالبيع بالاجل .

بنك فيصل الاسلامي السوداني في ميزان الاقتصاد :

بعد ان اوضحنا مقدمات بنك فيصل الاسلامي السوداني بالشريعة واثبتنا ان انقطاع معاملته بالدين سنحاول هنا تقويمها اقتصاديا مستهدفين من خلال هذا التقويم الواصل الي مدي صحة مازعم له اصحابهم انه البديل الحقيقي لنظام البنوك الغربية الحالية المعروفة بالكثير من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية .

- البنك ممول وليس تاجرا

كشف مصدر مسؤول ببنك فيصل الاسلامي عن ارتفاع اسعار الفائدة علي مرابحات التجزئة المصرفية بنسبة ١٢% عن مجموعة برامج مختلفة في مجال تمويل السيارات والسلع المعمرة واجارة الخدمات المتمثلة في سداد المصروفات التعليمية وعضوية الاندية الاجتماعية واجراء العمليات الجراحية ورحلات خاصة للحج والعمرة وذكر ان الاحد الادني للعوائد عليها كان ١٢% والاقصي ١٥,٥% متناقصا ليرتفع العائد علي مرابحات التجزئة المصرفية ليصل الحد الادني للعوائد ١٤% والاقصي ١٧,٥% متناقصا .

- بلغت نسبة المساهمات علي التوزيع ٧٢% حيث تتوزع ارباح السنة المالية المنتهية في ٣١ديسمبر ٢٠١٧ البالغ قدرها ٥٠٣,٩ مليون جنية اذ تم توزيع مبلغ ٢٠٠مليون جنية نقدا علي المساهمين ٢٨% لراس المال المدفوع وتمت رسملة مبلغ ٣٠٠مليون بنسبة ٤٣% من راس المال المدفوع ذلك بمنحها اسماء مدفوعة القيمة تم توزيعها علي المساهمين بنسبة كل مساهمة ، ذلك بغرض زيادة راس المال المدفوع بنسبة ٤٣% بمبلغ ٧٠٠مليون جنية الي مبلغ مليون جنية وتم الابقاء علي مبلغ ٣٠٩ مليون جنية كأرباح.
- لدي بنك فيصل اسس البنية التحتية لعملية التنمية البشرية في كل جوانبها واهم مقومات مجتمع المعرفة في عصر لم تعد فيه الثروة او القوة وحدهما اساس تقدم الشعوب ونهضة الامم .
- اهتم بنك فيصل الاسلامي السوداني للتمويل الاصغر منذ تاسيسه وهو صاحب تجربة كبيرة في هذا المجال تمثلت في تاسيس فرع متخصص في تمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة ولعب الفرع دور كبير في تاسيس العديد من المؤسسات وانطلاقها واتاح البنك عدة ميزات لقطاع الصناعات والمشروعات الصغيرة اهمها مايلي :

فرع الحرفين : خصص بنك فيصل الاسلامي السوداني في عام ١٩٨١م فرع يقوم بتقديم التمويل للصناعات الصغيرة والحرفية بأسعار مربحة وبضمانات ميسرة .

تأسس بنك فيصل الاسلامي السوداني في العام ٢٠١١فرع متخصص بالتمويل الاصغر.

ويقدم هذا الفرع هذا النوع من التمويل للفئات الصغيرة النشطة اقتصاديا .

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج :

١. العضو المؤسس لنادي دوماف لتنمية عند هذا الكتاب هي دلالة ثابته للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني وعصر وجبات الانسان العلمية ويري في هذا المجال ان الخطأ الاعظم الذي يرتكبه الاقتصاديون عادة هو اعتقادهم ان غاية التنمية ودراساتها .

٢ . ودائع عملاء فيصل الاسلامي تنمو ٥,٤٨% خلال الربع الاول من ٢٠٢٢ لتسجل ١١٥,٦ مليار جنية .

٣. تمويلات فيصل الاسلامي تنمو ٤,٦% خلال الربع الاول من ٢٠٢٢ مسجلة ١٢,٤٨٢ مليار جنية .

٤ . صافي ارباح فيصل الاسلامي يقفز ١١٨,٦% خلال الربع الاول من ٢٠٢٢ مسجلا ١٠٢ مليار جنية .

٥ . البنك لا يعتمد علي ثقة المرابحة .

٦ . يلجا البنك الي تمويل قصير الاجل

٧ . استخدام ضمانات غير تقليدية يشجع طالبي التمويل علي الاقبال الي البنك .

ثانيا :التوصيات :

١ . توصية بنك فيصل الاسلامي بتسهيل اجراءات التمويل وعدم تعقيدها .

٢. توصية بنك فيصل الاسلامي بدعم وتمويل مشاريع الاسر الصغيرة .

٣ . اقامة فرع بمدينه الدامر .

٤ . علي البنك مراعاة الضمانات وتسهيل التمويل للمواطنين او العملاء .

٥ . علي البنك تقديم التمويل في الوقت المناسب .

قائمة المصادر والمراجع

أولا القران الكريم

ثانيا : الكتب والمراجع

١. سيد محمود سيد محمود ، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية ، أطروحة دكتوراه ، دمشق ، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة دمشق ١٩٨٨.

٢. تسيير الداوى ، للتنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ١٩٩٢ .

٣. حسن احمد عبيد ، النقود والبنوك والتوزيع الاقتصادي ، مكتبة القاهرة ، ١٩٩٥.

٤. كمال بكري ،التنمية الاقتصادية ، مؤسس شاب الجامعة ، الإسكندرية ،١٩٨٤.

٥. فواد موسي ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، مطبعة الاديب ، بغداد ، ١٩٧٧.

٦. محمود محمد رياض عبد العال ، نظريات التنمية ، ٢٠١٦.

٧ . محمد عدلان وديع ، مفهوم التنمية ، عصر الاستهلاك الجماهيري، ١٩٩٨ .

٨. محمد المرواني ، التخلف والتنمية ، دراسات في مفهوم النظريات والبدائل ، مركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٨م .

٩ . نصر عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سلسلة الرسائل الجامعية ، ١٩٩٣.

١٠ . السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، دراسة تاريخيه ، قطر ، دار القطري للنشر ،١٩٨٦م .

١١ . ولتير لويس ، التنمية الاقتصادية ، كلية جزر الهند الغربية ، ١٩٥٦.

١٢ . عبد الرازق ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، مصر القاهرة ١٩٥٥ .

١٣ . عيسى عبده ، دراسات في الاقتصاد الوضعي ، معهد الدراسات الإسلامية ، ٤٣ شارع الاخسير الروضة عام ١٩٩٧م

١٤ . علاء الدين الزعتري ، معالم اقتصادية في حياة المسلم مصر القاهرة ،ص ٢٠٣ -٢٠٤ عام ١٩٨٩م

١٥ . غسان قلعاوي ، المصارف الإسلامية ، ضرورة عصرية ، دار المكتبي ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

١٦ . عائد فضل الشعراني ، المصارف الإسلامية ، دراسة عملية فقهية للممارسات العملية ، الدار الجامعية معية للطباعة والنشر الطبعة الثانية ٢٠٠٧م .

١٧ . الشوكاني محمد بن علي بن محمد الاوطار الإسكندرية ٢٠٠٩م

١٨ . إسماعيل خفاجي ، مجلة الاقتصاد الإسلامي اصدار بنك دبير الاسلامي المجلد السادس ١٤٠٧هـ /١٩٨٧ م ، ص ٢٧٦-٢٨٧

١٩ . إبراهيم المصري مجلة الاقتصاد الإسلامي المجلد الثالث ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م ص ١٣٩

٢٠ . إسماعيل حسن ، موارد واستخدامات البنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية مصر الإسكندرية ظ، ص ٢٨٩- ٢٠٠٩م

٢١ . عيسى عبده – دراسات في الاقتصاد الوضعي معهد الدراسات الإسلامية ، ٤٣ شارع الاخشير الروضة . عام ١٩٩٧ البلد القاهرة .

٢٢ . فليح حسن خلو "النفوذ والمصارف " عمان ٢٠٠٦م ص

٢٣ . جلده سامر ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، دار أسامة ، عمان الأردن الطبعة الأولى ٢٠٠٩ .

٢٤ . عبدالمعطي رضا ،محفوظ احمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار الوائل للنشر الطبعة الأولى ، الأردن ١٩٩٩.

٢٥. او عتروس عبد الحق ، الوجيز في ابنوك التجارية قسطنطينية الجزائر

٢٦ . www.fibsudan.com